الفصل الحادي عشر

مدخل جديد للمعالجات

ما تحتاجه النخب الدارفورية

عقب الاستقلال ونتيجة للسياسات المؤثّرة التي تركت بصماتها السلبية على تنامي الكادر النخبوي من أبناء دارفور، فقد كان طبيعياً أن ينحسر التأثير السياسي لدارفور في الدولة السودانية إيجاباً، بيد أنه ازداد سلباً بالتوازي والاضطراد خاصة مع تزايد الشعور بتعثّر النماء المادي والمعنوي لدارفور قياساً بأقاليم أخرى هي الأخرى وإن كانت أفضل من دارفور لكنها لم تذهب بعيداً في مراقي التنمية. ولعل أول ترجمة حقيقية بلغة السياسة وأدواتها من النخب الدارفورية لإثبات الوجود هي تجربة جبهة نهضة دارفور التي نشأت في ١٩٦٤م والتي كان لنشأتها صدىً قوياً في أوساط النخب الشمالية التي تقود الأحزاب القائمة وهي الأمة والاتحادي الديمقراطي والشيوعي والميثاق الإسلامي والانقلابات العسكرية وتتبادل قيادة الدولة بينها، لم تُعمّر الجبهة طويلاً فسرعان ما تفرّق القائمون عليها بين التنظيمات الحزبية القائمة وخاصة بين حزب الأمة وتنظيم الأخوان المسلمين أو حزبهم المسمّى جبهة الميثاق الإسلامي، والحقيقة أن انزواء كل طرف في تنظيمه، حَكَمته الانتماءات العقائدية والطائفية التي شكّلت لبنات النشأة الفكرية لكل مجموعة، فالأنصار منهم أو المتعاطفين مع الأنصارية أو المتأثرين برصيد الآباء من الأنصارية كانت وجهتهم حزب الأمّة، أما الذين تم تجنيدهم في المراحل الدراسية في المدارس الوسطى آنذاك أو الثانوية في تنظيم (الإخوان المسلمين) فقد واصلوا تمسّكهم وتغليب الانتماء للتنظيم وحزبهم جبهة الميثاق الإسلامي،

والحقيقة أن محاولات الأحزاب المعنية في تفكيك جبهة نهضة دارفور ربما كانت تستند إلى تخوّفها من تحوّل الجبهة بعد حين إلى تنظيم متجذّر يفرض هيبته السياسية على نطاق دارفور ويسعى إلى بناء تحالف مصير يقوم على تأمين التعاضض مع تنظيمات مماثلة قائمة آنذاك كاتحاد جبال النوبة بقيادة القس الراحل فيليب عباس غبّوش وحزب سانو بقيادة الراحل وليم دينق ومؤتمر البجا بقيادة الراحل الدكتور طه إبراهيم بليه ومن ثم يتطور التحالف إلى اندماج فينتج عنه حزب شكيم يهيمن على الساحة السياسية بأغلبية السكان التي تُشكّل القاعدة الجماهيرية لتلك التنظيمات والتي كانت تعمل في رقعة جغرافية يبلغ نسبة تعداد سكّانها لمجمل سكان السودان ٨٠٪ تقريباً، وهنا يقودني الاستنتاج إلى تغليب فرضية دور لوبي النُخبة الحاكمة في تفكيك تلك التنظيمات التي ينعتونها بأنها تحمل سمات جهوية، وتذويب واحتضان وتحجيم عناصرها داخل الأحزاب التقليدية، ذلك حقيقة لكن الهدف من وراء تفكيكها يندرج ضمن القول «كلمة حق أريد بها باطل»، وهنا أقول أن اللوبي قد نجح في ذلك، بيد أن نجاح اللوبي لم يكن بقدر مكره وتميّز فطنته فقط ولكن بقابلية النخبة القائمة على أمر تلك التنظيمات ومساهمتها في التفكيك بعفوية وصدقية التعامل، وربما جنوحها للتغريد بنشيد الوطن ولكن ضمن كورال يهوى أن يختتم الأداء بنغم مغاير للوطنية، ورغم ميولي إلى القول بأن نزعة القومية ولُحمتها كانتا صاغيتين في تخيير خيار التفكيك، غير أن نخب اللوبي الحاكم لم تستغل تلك الفرصة في إعادة صياغة نظرتها لتلك الأقاليم بعين عادلة وإنما ازدادت تطرّفاً لا تخطئ مآلاته أي عين فيما نحن عليه اليوم من تفكك ليس لتنظيمات ولكن للمجتمع وللوطن بأسره.

مع شكل نظم الحكم التي تعاقبت على الدولة السودانية بعد الاستقلال والتي تم تصميمها ليس لبناء دولة يكون فيها التنوع مصدراً للإثراء وعاملاً إيجابياً للنماء والتطور، وإنما مصدراً للتمايز والتفاخر والازدراء، وهي سلعة بائرة إذا ما عُرضت في أسواق الشعوب المتقدّمة، فقد كان طبيعياً أن تقود تلك النظم إلى تنامي المؤشّر بهيمنة شرائح من نخب اثنية أو جهوية أو حتى نفعية بعينها على مفاصل السلطة وبمساعدة الاستعمار البريطاني والطموح المصري آنذاك، بالإضافة إلى كونها كانت أسبق إلى نيل التعليم وليست سابقة فيه، لقد تفاوت تزيين تلك النظم شكلاً بأفراد لإضفاء صفة المشاركات لكافة النخب السودانية لكنها بقيت رمزية الطابع وباهتة المنظر وخاوية الوفاض سلطوياً، حيث أصبح لتلك النخب مضموناً حصرياً لمفهوم السلطة في الدولة

السودانية وتعمل من خلال لوبي تلقائي يتواصل تخاطرياً وربما تلقينياً وفعلياً للتجذّر والاستمرارية تحت عباءات متنوعة خاصة بالنظر إلى تنامي الظاهرة لا سيما خلال نظام حكومة الإنقاذ أو المؤتمر الوطني في العقدين الأخيرين من بداية التسعينيات، وتفنن ذلك اللوبي الخفي في تصميم العباءات الموائمة لكل مرحلة وفق مقتضياتها، فحيناً تلبس الطابع الطائفي وحيناً تلبس الطابع الثوري اليساري، وفي مراحل تتهندم بالزي العسكري وفي أحوال أخرى تضع العمائم واللحى الدينية، فهو لوبي قادر على التشكّل والتلّون كلما أحس بأن المعرفة والوعي بدأ وكأنهما يدبّان في أوصال الشعب بعافية وأن اتجاه رياحين السلطة باتت على وشك أن يعم عبقها الجميع. ولما كانت الأقاليم التي تعيش حرماناً متفاوتاً من المشاركة في السلطة الفعلية في إدارة الدولة السودانية قد ظلّت تتصايح، كان إقليم دارفور شأنه شأن الآخرين قد ألقى هو الآخر بدلوه في بئر ذلك التصايح من خلال منابر وأوعية متنوعة، لكن ما يؤلم له حقاً وما يزيد الإنسان حسرة هو إنني لم أجد لحالة الهزال التي تُكبّل طاقات النخب الدارفورية وتقيّد من انطلاقتها وقدراتها إلا أن أضعها في تصنيفات أربعة مع الاحتفاظ لهم بكل الاحترام، وعلى كل من يعتقد بأنه من النخب أن يختار تسكين نفسه في واحدة منها، والتصنيفات هي إما نافعون مُستَغفَلون وإما انتهازيون غافلون وإما نابهون مَكرُوهون وإما يائسون عازفون، لا أجد من يمكن أن يكون خارج هذه التصنيفات الأربعة على الأقل وفق تصنيفي القاسي بلا شك، وقساوة التصنيف تنبع من عمق الجراح التي أنكأت مشاعر مؤلمة وأثخنت الجسد الدارفوري بمآسي على وشك أن تكون مزمنة ومستعصية، ولذا فإن مواجهة الحقيقة أفضل بكثير وأقوَم للمعالجة من إخفائها، ولعل قُدرة الدارفوريين وأنا منهم على المقارعة في ميدان السياسة لا يمكن لها أن تتنامَى لطالما بقوا عاجزين عن أن يتحللوا من تلك التصنيفات السلبية التي تُكبّلهم وتحيلهم إلى تابع مقهور، مرحلة أن يكونوا قادرين على التواجد بثقة في مراكز القرار لإجبار اللوبي النخبوي الذي استمرأ الإنفراد بالسلطة ومفاصل الثروة في السودان لينزل عند ضرورة الاعتراف بالتناظر والإقرار بأن الوحدة الوطنية لا يمكن الحفاظ عليها بقسمة ضيزَى، وبالتالي العمل بمفهوم جديد يسعى إلى إعادة صياغة الدولة السودانية من خلال نظام حكم يعكس التنوع بشكل متكافئ وعادل بحيث لا نطلق على البعض مثل (قيادي دارفوري، قيادي من الشرق) بينما غيرهم قيادات سودانية، مرحلة في تقديري تقتضي من النخب ٦
الدارفورية الكثير من الجهد والعمل، ولعلّني إذا استخدمت في هذا الكتاب بعضاً من

ذلك فهي للتخصيص الرابط بين الكتاب ومضمونه بما يطرح القضية بوضوح ليس إلا.

ينبغي للنخب الدارفورية أن تُدرك حقيقة حتمية إن أرادت أن يكون دورها في معالجة الأزمة التي يعاني منها الإقليم الآن والمتمثّلة في الحاجة إلى التواجد الفاعل في مفاصل السلطة الاتحادية لتجاوز مرحلة الإسعاف مروراً بمرحلة الإنعاش ثم توفير الخدمات فالتنمية التي تجعله نظيراً مكافئاً لرصفائه، ويتفاعل بالتوازي ويُفاعل دورها أيضاً في الأزمات التي يعاني منها السودان وفي مقدمتها إدارة التنوع ونظام الحكم وإعادة صياغة الدولة التي يمكّنها أن تحفظ الوحدة الوطنية لتنطلق نحو آفاق التنمية والتطور وتكون عضواً متجانساً وقابلاً للتصاهر في المحيط الإقليمي والدولي لا منافراً. حتى تتمكن النخب الدارفورية من بلوغ هذه المحطّة فهي مطالبة بأن تعي جيداً أن حتمية حاجتها إلى اعتراف النخب السودانية الأخرى بقدراتها بما يتجاوز الأطر الشكلية لينعكس في الممارسة، ينطلق من وقع إدراكها بأنها تحتاج إلى بعضها البعض كنخب دارفورية أولاً، وأن تكون قادرة على إدارة حوار معمّق بينها وأن تفهم قضيتها بعمق أكثر وتدرك وتتفق على ما تريد الوصول إليه فيها، وأن تُظهر من الحصافة والقبول ما يلفظ شوائب الرفض الدائم للرأي الآخر حين تعجز عن إنتاج البديل الملهم، وأن هذه الحاجة لا يتأسس لها الثبات والمنانسة مع الآخر في أي مناخ إلا من خلال تفعيل واقع الثقة المتبادلة في القدرات، وإتاحة الفرصة لهذه القدرات المتبادلة ثقة أن تعمل، ثم تعمل على زراعة الطمأنينة في نفوس النُخب الأخرى في السودان حتى لا تُبقيها جزعة ومتوجّسة فتجعل من ذلك أرضية انطلاقها في التعامل. هذا فقط يمكن أن يُخرج النخب الدارفورية من تلك الصفات الأربعة التي سبق أن أشرت إليها ويضعهم على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف التي يرجون.

الأمّة التي وُلِدت باسم السودان

كلمة (أمّة) كما ورد معناها في بعض المراجع أنها مستقاة من المصطلح اللاتيني (nātīō) ومنها استلهمت الشعوب مفردات تتسق مع لغاتها، والكلمة تعني (ذلك الذي وُلِد)، للكلمة مراجعها لكننا هنا نأخذ ما يعنينا في هذا السياق. إذا أخذنا المعنى مجرّداً جاز لنا أن نقول بأن السودان قد وُلِد بالمعنى المطلق وأصبح وطناً بحدود يضم شعب تحت سلطة واحدة، ويعود ذلك الميلاد إلى ما يزيد على قرن من الزمان، شأنه في ذلك شأن باقي الأمم التي جمعتها الأمم المتّحدة أو تلك التي لم تنضم بعد، لكن ماذا بعد. تاريخ طويل من الأحداث تكتنز بها ذاكرة كل أمّة، بيد أن القليل منه يمكن أن يقال عنه

أنه تاريخ متأصّل وفاعل وباعث لهمم الشعوب ومحرّك دائم لعجلتها نحو الرقي والتطور المدني، أما ما تبقّى فمكانه أضابير الأرشفة وساحات وصالات وأرفف المتاحف ومكبّات الذاكرة الإنسانية.

بمواصلة الحوارات الهادئة وبعيداً عن المهيجات السياسية التي تعصف بصفة الهدوء وتلهب الاستمالات في الجهات الأربعة وسبر غور مأساتنا كأمة أو شعب أو وطن أو دولة، وبالسعي إلى تشخيص زلّاتنا، لا بد حينئذ أن ندرك ولو بعض الحقيقة في القوة المعاكسة التي تجذبنا دائماً إلى الوراء، وتقيّد قدراتنا وتعيق انطلاقتنا. لن نذهب بعيداً في نظرية المؤامرة، فهي دائماً رديفاً لمن يتثاقل عن البحث في ذاته وينقّب في دواخله والاعتراف بضخامة دوره في عجزه ومآل حاله، هي في الواقع مبرر مَنْ لا مبرر له. إنه من البدهي القول بأن حزمة العوامل التي تتراصّى وتُشكّل مصفوفة النماء لأي أمّة وُلِدت، هي جملة القيم المادية والأخلاقية التي تتصاهر وتتمازج لينتج عنها منشود يردده الشعب ليس على نغم اوركسترا وكورال ولكن بإرساء دولة مؤسسات قائمة على أصالة تلك القيم المتصفّحة بالتجربة الإنسانية العريضة في كل نسخها. ولما كان من الطبيعي أن تقود الإدارة الراشدة لمثل هذه المنظومة إلى ثبات وتوازن وسلاسة تناقل مفاهيمها إلى الأجيال عبر تداخلها، فإن انعكاس كل ذلك لا بد أن يكون مؤثّراً بشكل موجب في حجم الاستغلال المتوازن والأمثل للموارد التي يزخر بها الوطن.

هنالك حقائق ندركها جميعاً ونحفظها عن ظهر قلب، وعندما نعيد ذكرها هنا فإنما نعمل بحقيقة منفعية الذكرى لبعضنا. جميعنا نعلم بأن مساحة السودان كانت تبلغ مليون ميل مربع (٢.٥ مليون كلم٢)، ولكن هذه الحقيقة قد تغيّرت اعتبارا من التاسع من يوليو ٢٠١١ حيث انفصل الجنوب وأصبح دولة مستقلة ذات سيادة، كما ندرك بأن السودان يتخذ موقعاً جغرافياً يجعل منه بمثابة بوتقة تَصَاهُر للقيم الاجتماعية الإقليمية، ومنطلق تبادل تجاري واقتصادي كبير لمحيطه بحسبان أنه يجاور تسعة دول والعاشر يفصلنا معه البحر الأحمر، وهذه الحقيقة أيضاً تغيّرت بعد الانفصال. وجميعنا نعلم أيضاً بأن السودان وطن تتوفر فيه المياه العذبة الوفيرة على سطح الأرض وفي باطن الأرض ومن السماء، ومع كل ذلك ولأننا عجزنا عن استغلال كل ذلك، فبدلاً من أن نداوم على صلاة الشكر على وفرة تلك النعمة، تجدنا نصلي صلاة الاستسقاء على مقربة من النيل وإنها لمفارقة. في السودان تبلغ مساحة الأرض الزراعية الصالحة للزراعة والتي لا تحتاج إلى أي جهد استصلاحي وفق إحصاءات أجهزتنا المختصّة أكثر من ٢٥٠ مليون

فدان، أي (مليون كلم٢)، وهي تعادل مساحات كل من الدنمارك وهولندا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا والنمسا والبرتقال والمجر مجتمعة. في السودان صحراء مشمسة على مدار العام فيها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ما يكفيان لحاجة أفريقيا وآسيا ويزيد، ومن الرمال مادة أساسية في كثير من الصناعات البنائية والدقيقة، ونمتلك من الغابات الاستوائية ما يمكن لأخشابها أن تصنع بيوتاً لربع سكان أفريقيا دون أن تتصحّر. أما الحديث عن الثروة الحيوانية والبرّية فهو حديث آخر، حيث تشير الإحصاءات الخجولة عن امتلاك السودان لأكثر من مائة مليون رأس من الماشية، بينما يختزن بحرنا الأحمر من النفائس النادرة ما لم تشبع منه الأعين ولم تحصها المدونات المتخصصة بعد. وإذا كان السودان غني بكل ذلك فهو أيضاً غني بمعادنه من الذهب والماس والنحاس والزنك واليورانيوم والحديد وخام الألمنيوم والبوكسايت والمايكا والفضة والتنجستن والحجر الجيري وفوق كل ذلك البترول. كل ذلك جعل منه واحداً من أربع دول على المستوى العالمي مِمن تتوفر لديهم كل الموارد الطبيعية اللازمة تقريباً، الدول الأخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، وقيل الصين في بعض الأحيان، وليس خافياً علينا أن ندرك أين نحن الآن في ميزان الرقي المدني من تلك الدول.

إذا كانت تلك هي حقائق الجغرافيا والطبيعة، إذاً أين يكمن الخلل؟ من البدهي أن تكون الإجابة المجرّدة بأن الخلل يكمن في الإنسان، ولكن في كثير من حواراتنا المتواصلة، نبتعد بعيداً عنه ونتوقف عند الإفرازات كأن نقول أن أسباب التخلّف هي الأنظمة والحكومات المتعاقبة وما إلى ذلك من المتماثلات والمتشابهات الضمنية دون التوغّل في حقيقة مصدر الإفراز وأعني هنا الإنسان السوداني، في هذا نكون كالطبيب الذي يعالج الجرح دون أن يسأل عن مسبباته، وهو مثال غير موجود في حقيقة ممارسات الأطباء لأن أول ما يسألون المريض عنه ويبحثونه هو المسبب. نحن بدلاً من أن نبدأ بالمبتدأ، تجدنا نبدأ بالخبر ونتوقف عنده، نحن بهذا المنهج من الحوار ننطلق من حيث لا ينبغي، والحال كذلك فإن النهاية لا بد أن تكون ما لا تشتهي. نحن في حقيقة الأمر نهرب من مواجهة دواخلنا، بل نتخفّى خلف عجزنا لنُلقي بالأئمة على غيرنا الذي هو في الواقع جزء لا يتجزّأ منا. هذا نهج أصبح جزءً من حياتنا وممارساتنا، ليس فقط في السياسة ولكن في كل شيء، ألم أضرب مثالاً بالمياه الجارية ونحن نصلّي صلاة الاستسقاء وكأننا نسعى إلى تبرير عطشنا بأن الماء لم تجر وحدها مباشرة إلى جوفنا، أليس لنا من البحيرات الجوفية ما يمكن أن تتشبّع بمياهها كل الصحراء الكبرى ناهيك عن أن نُقم مراعي مروية، ومن ثم نأتي لنقول أن الناس

يتقاتلون على قلة الموارد وهي ليست سوى إفرازات لأزمة من الأزمات لنغطّي بها على تعطيلنا لعقولنا بأنفسنا. إذا لم نستغل المساحات العذراء من عقولنا قبل أن يصيبها البوار والتلف ستصبح جرداء وغبراء بلا شك وحينها نُملّك الباحثين على ربط القصور بفسيلوجيا الإثن مبرراً على طبق من ذهب.

إذاً من أين يكون المبتدأ، هل هو البحث في حقيقة فسيولجيتنا العضوية ومدى قصورها أو غير ذلك، تلك ليست بداية سوية، فقد قتل الباحثون في علوم الأنثربولجيا ذلك وفلفلوه ولم يبلغوا فيه شأواً معمولاً أو مأمولاً واستكانوا إلى البحث عن حقائق أخرى، والحقيقة التي نحن على قناعة بها هي أن الإنسان وبكل ما يملك من عقل قادر على إبداع نوعي ليس له حدود، إلا أنه يمكنه ببساطة أن يصمم لذلك العقل حابساً طوعياً ويغلقه بداخله بينما يتمدد خارجه بشكواه صراخاً وعويلاً وهو الذي وضعه في ذلك القمقم، وليس للعوامل الخارجية دور إلا كما تفعل المنحدرات مثلاً في نقل لافا البركان أو كما تنقل الرياح أبخرته، بينما يظل المسبب الأصل هو البركان نفسه. ماذا عن القيم الاجتماعية التي تحكم تصرفاتنا كأفراد ومجموعات ومجتمعات، هل هذه القيم هي نتاج ذاتي محض أوجدناه نحن أم نتاج تلاقح لقيم مستجلبة وذاتية أم استنساخ مجرّد لقيم آخرين وفي كل الأحوال تتنافر مع مقتضيات التطور المدني أو عجزت طاقاتنا وقدراتنا عن تطويعها. من المعلوم أن القيم الاجتماعية هي صياغة لأقوال وأفعال وأخلاق وفضائل، وهي إذا ما تُركت لحالها فهي ليست ثابتة بل متغيّرة وتؤثّر فيها عملية الهجرات المجتمعية والشعوبية والتواصل، لكن كثيرا من الأمم استطاعات أن تتوصل إلى صياغة تعمّق وتُثبّت فيها الجذور وتُرسّخها بينما تترك مساحة تستوعب فيها مقتضيات ومتطلبات التغيير الدائمة تعزيزاً بما يؤصّل الجذور والجذع ويُحسّن الفروع والثمار، تماماً كما يفعل علم التلقيح الذي لا يغير في الأصل وإنما يُحسّن فيه. ولعل ترجمة تلك القيم الجذرية في صياغات دستورية وقانونية تحكم الممارسة مراقبة وتحفيزاً ومحاسبة هي التي تؤسس ما درج عليه الناس وبات يُعرف بالدولة التي يرتضيها الشعب ومِن ثم يعمل على تعزيز تطورها وازدهار موطنها في كافة المجالات، أين نقف نحن من كل ذلك.

دعونا نتأمل في ماهية القيم التي نأمل أن تكون هي الأساس لتتمكن من خلال صياغتها وقولبتها استيعاب طموحاتنا للدولة التي نتمناها ونرتضيها جميعاً وللوطن الذي سيفرض علينا أن نصونه ونعمل على ازدهاره، والمجتمع الذي نوفر له معايير المباهاة به بين الأمم. مثل هذا التفكير يقتضي بنا أن نبحث أولاً عن الأرضية المشتركة التي ننطلق منها في تلك

الصياغة، ليس معيباً أن نُغربل قيم الآخرين بغرض انتقاء ما هو أكثر ملائمة لحالنا، وبالتالي فإن البحث في تلك التجارب لا ينبغي أن نتعامل معه من منطلق النقل والنسخ، بقدر تعاملنا معه من منطلق أكثر عمقاً يتمثّل في سبر النقع والتنقيح، أي كأن نقول بأننا ننّقب أو نتصيّد في بحر قيمي بالإدراك المتخاطر للآخر. إذاً في لج هذا البحث نستكشف قدراتنا في الانتقاء والموائمة، ونصقل رؤيتنا لما هو أكثر ملائمة لحاضرنا ومستقبلنا، نتفكك من القيود السلبية لماضينا ونستشرف غدنا وغد أجيالنا. لا بد أن يستوعب مشروع القيم التي نبحث عن إرسائها للدولة التي تُمكننا من استغلال طاقاتنا نحو الاستقرار والازدهار، لا بد أن يستوعب طموحات الأجيال الغائبة القادمة من خلال قراءة سابقة قبل أجيالنا الحاضرة، إذا فشلنا في ذلك، فهو يعني أننا ما زلنا أسرى لذواتنا، وهي الذاتية التي تُنتج مشاريع قيم تؤسس لدول مؤقّتة تتواصل بينها الآحال الزمانية وتقضي أوطاراً آنية وتُضاعف عجزنا وبالتالي تَبقى الأمّة في حالة ارتجاج دائم وهادم كما هو حالها الآن.

نحن نعيش في عالم نتحسس في كَل يوم موضع أقدامنا فيه، ونبحث عن بصمتنا في تطوره المادي الذي يتغير بالتواصل والتفاعل فلا نجد أثراً لتلك البصمة، لسنا بلا بنان ولكننا لم نُجِد كيف نستخدم بناننا لنصع بصمتنا، وحتى ندرك ذلك فإن الأمر يقتضي منا أن نعي حقيقة أنه لم تعد هنالك ثوابت قطبية للاستقطاب والتمحور الأيدلوجي بقدر ما أصبحت القيمة الحقيقية للأدوار تحكمها 'لقدرة على توظيف ما تكتنزه كأمّة من عوامل مؤثّرة وفاعلة في معترك التطور المدي. لا ينبغي أن تكبّلنا دائماً إفرازات المشاكل عن جوهر مسبباتها وفي بحثنا عن مسببات تأخرنا، نحن مطالبون دائماً أن نُركّز على مكامن الضعف فينا لتقويتها لنعزز قدرتنا على صياغة نُظم جديدة أكثر تفاعلاً مع مقتضيات العصر. لكي نفعل ذلك لا بد أن نصحب تجارب الآخرين وأن نستفيد من أخطائنا، على سبيل المثال وليس الحصر، فقد أنتجنا وعلى مر الحكومات المتعاقبة نظاماً رسّخنا وجعلنا فيه ثقافة لا تتوافق مع أبسط قواعد المعاني الإنسانية وهي أن المواطن هو الذي يخدم الرئيس ويخدم الوزير وليس لعكس، وتَمدد هذا النظام بحكم تغذيتنا له جيلاً بعد جيل حتى أصبح إخطبوطا تجاوز الإطار الدستوري وتغلغل في كل مفاصل الخدمة المدنية فأصبح كل فرد في الإدارة العليا والوسيطة في الخدمة المدنية، بل حتى الذين هم في مدخل الخدمة يتعاملون في مواقعهم مع مناصبهم ووظائفهم وكأنها ملك حر ومطلق وليس تكليف لخدمة المواطن والوطن. هذا مثال بسيط لما أوجدناه، وهو إفراز أسبابه كامنة في دواخلنا ولا ينبغي أن نبحث عن شمّاعة نعلّق عليها أخطائنا.

إذاً نحن في حاجة ماسة إلى مراجعات دقيقة للكيفية التي نفكّر بها وللمنهجية التي نعتمدها في تفكيرنا ونتناول من خلالها طرح الإشكاليات والبحث عن معالجات لها، والمواعين التي نصممها لاستيعابها، والآليات والوسائل التي نعتمدها، لا بد أن نعمل على تنقية أوعية التفكر والتواصل بيننا كشعب فنجعلها أكثر قدرة على امتصاص اهتزازات التنافر وتجاوزها. قد تذهب بصائرنا إلى آفاق تسدّها المعوقات المتراكمة من أخطائنا عبر الحقب وكثيراً ما ترتد ويصيب صداها جدار الوطن بتشققات، وقد تشدّنا باستمرار إفرازات إشكاليات الحاضر التي تشغل مساحة مقدّرة من تفكيرنا فتجعلنا نغوص جميعنا في وحل التجاذب ونسجّل باستمرار أرقاماً قياسية من العجز في نظر الأمم الأخرى دون أن يرمش لنا جفن وهو أمر ينبغي أن يجعلنا نُراجع الكثير من منهاجنا في إدارة الأزمات وفي متوننا التي نعمل من خلال ما كتبناه على صفحاتها في إرساء الدولة المثالية التي ينبغي أن تكون ولكن على الأقل تلك التي نرتضي.

دعونا نطوف مُنقّبين ببصيرة غير مُنقّبة لعلنا نستهدي ببعض من الاسترشاد حول السؤال الذي طرحناه قائلين ثم ماذا بعد ولادة السودان، ودعوناً نبسط أمانينا ونجعلها حصرية في الدولة التي نرتضي عوضاً عن الدولة التي ينبغي، بيد أننا إلى حد كبير نُدرك بأن الأزمة في الإنسان السوداني، وأن مكمن الداء هو كيفية استخدامنا لعقولنا كسودانيين وحجم ما ننتجه من قيم ونظم نتوهم بأنها هي موجّهة لمعالجة تحديات وطننا ولكن سرعان ما تكشف لنا الأيام بأنها إنما صممناها لتعالج وتُحقق لنا رغباتنا الذاتية وخصوصياتنا الحصرية خصماً على حساب الوطن وحتى ذلك يتم ليس بمعيار ما ينبغي أن نستحق وإنما بمعيار ما نتمكن من اختزانه تحت سطوة ما نسخّر من سلطات فُوِّضت لنا أو استحوذنا عليها في غفلة من الآخر أو بقهر له، أو من خلال مجاملات وعلاقات اجتماعية أسأنا توجيهها أو مكايدات نصبناها لبعضنا.

إذاً نحن نتواصل في ارتياد المزيد من بؤر الحيرة، وهي بؤر تزداد اتّساعاً في مساحاتها وتضخّماً في الحيرة التي تتنامى بداخلها نظراً للفطيرة التي توجّه فكرنا والضبابية المتمكّنة من رؤيتنا التي بلا شك نأمل أن تنجلي رويداً رويداً كلما اقتربنا من فك طلاسمها بالمزيد من الانكفاء الهادف في مختبرات عقولنا بشكل جمعي ومتجرّد، واستطعنا أن ننثر المعادلات على بساط البحث والحوار الفكري بيننا دون وجل و توجّس فنلتقط منها الأشواق ونعزل عنها الأشواك فلا تشوب البذرة الفكرية التي ننتقيها

شوائب تنبت فيما بعد ضمن ما نستزرع جذوعاً لها أعواد في شكل دوحة بلا ظلال ولا صفق ولا ثمار، كلما فعلنا ذلك، كلما كنا قاب قوسين أو أدنى من أن نبتدئ خطوتنا السليمة ونضع أقدامنا على أرض ثبتة تعيننا على أن نعقد العروة الوثقى التي ننتشل بها بلادنا إلى بر الأمان في يوم نأمل أن يكون قريباً.

إذا نادينا ما استدبر من أمر الأمم وبدأنا قراءة بعض الحقب بما اختزنت من قيم وأيدلوجيات وصياغات مجتمعية تركت تأثيرها على مسيرة الإنسانية، ووضعت أطراً سياسية ودولية أصبحت منارات للاقتباس والاستنساخ خلال العصر، لجاز لنا أن نمثّل لذلك بحضور داخل قاعة فسيحة تم تقسيم المجالس فيها إلى مجالس متحدثين ومجالس معقبين وآخرين مداخلين ثم مدونين وكذلك مستمعين وفي ركن قصي متلقين وفي أقصى القاعة متفرجين. وإذا حاولنا أن نتحسس المقعد الذي كنا نجلس عليه كأمة، لوجدنا أننا ربما كنا ضمن مقاعد المتفرجين، وهي بالطبع أدنى درجات التواجد في مثل تلك التظاهرة كما هي أبعدها، بل أن أكثر المعايير التي ترسّخ استنتاجنا ينعكس من خلال ما ظللنا نطبّقه من تخبط في تصميم دولتنا عبر الحقب، ذلك أننا كنا نتأرجح من أيدلوجية إلى أخرى، ثم ننفصم تارة بين دكتاتورية وأخرى ونتخبط داخل حقب ديمقراطية لم تجد حظّها من النضوج وننغلق بين شموليات ليست سوى تأسين للحريات والفكر، وننساق خلف رغائب لوبي يحسب أنه ارتوى عزة وجاه ثم يكشف التاريخ أنه أظمأ من يابسة رخوة، ومثل هذه الحالة لا تقبل إلا تشخيصاً واحداً وهو أننا كنا في مقاعد المتفرجين، ذلك أن الذي يلي الفرجة هو التلقين، ولعل الذي يتم تلقينه ينحصر عقله في استيعاب نموذج بعينه، وهو ما لم يكن مفسّراً لحالة العشوائية التي ظللنا عليها. نحن في الواقع كنا حالة من استذكار ما كنا نتفرجه ببصرنا وليس ما كنا نسمعه أو نستعويه ببصيرتنا، وما أبأس مَنْ تستعبده مثل تلك الحالة وتأسره داخل وكرها وقد فعلت كثيراً بأمّتنا.

لقد مضت حقبة الخمسينات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حيث تصادمت الأيدلوجية الرأسمالية الليبرالية مع الشيوعية على معترك بساطه أمم وشعوب لم تستدرك أن تتجاوز الإنعتاق من ذلك البساط إلا قليل ولسنا من بين القلّة. وإذا جاز لي أن أختزل الفكرتين في بضعة كلمات وهو أمر كما أعلم وتعلمون من المستحيل، ولست من الضالعين في أروقته، إلا أنني أسعى إلى تبسيط ما آمل أن يكون معيناً لي في طرح بؤر الحوار التي نسعى إلى خلخلتها أملاً في الخروج منها بما هو أدعى للاسترشاد به نحو

الغد الذي نتوق. فالشيوعية بتفسيري المبتسر والمتواضع ومع الأخذ في الإعتبار الاحتفاظ بكل العوامل الأخرى والبحوث المتخصصة، أستطيع أن أقول أنها أيدلوجية امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج وضخ الجهد الجماعي للمجتمع في وعاء واحد ثم إعطاء كل فرد منه بقدر متساوٍ، ولعله هنا كان مكمن الحلقة الضعيفة فيها لأنها استغفلت فطرة الرغبة الجامحة للفرد في الملكية قياساً بالجهد الفردي المبذول الذي هو الآخر متفاوت، فألغتها بدلاً من تحجيمها أو كبح جماحها، ونتاج ذلك هو بداية تآكل وتضاؤل الجهد الفردي في متوالية انحدار صامتة لكنها مؤثّرة قادت إلى انهيار قدرة الأيدلوجية على البقاء كطرف فاعل ومنافس بقوة في الساحة الاستقطابية، وما دور الأفراد القائمين على حقبة ذلك الانهيار سوى ما جنوه من تَقارُن اعتلائهم مراقي القرار مع الزمان، وما كان لكائن غيرهم غير أن يبلغ التمام نفسه حيث استوت العوامل.

أما الرأسمالية الليبرالية وأيضاً مع إدراكي بعمق مضمونها الفكري وطغيانها المادي، أجد أنها عبارة عن استثارة دائمة للجهد الفردي المتنامي واستحلاب خلاصته ضرائبياً في وعاء واحد يمنح الجهد الفردي المتضائل ما يعينه على دعم جهود الاستثارة الدائمة للجهد الفردي المتنامي بغرض المزيد من الاستحلاب، وهو نظام يكمن ضعفه في حد الإجهاد الذي يمكن أن يصيب يوماً الجهد الفردي المتنامي من فرط استحلابه، لأن الاستحلاب يُضعف النواة الباعثة للجهد الفردي فيؤدّي إلى انهياره، وما نوبات الضمور الفجائية التي أصابت الرأسمالية في مراحل متفاوتة من مسيرتها سوى مؤشّرات ناتجة لآهات سبقت مصيرها في نسختها التي مضت ولكن تم استبدالها بمستنسخ حمل كثيراً من ملامحها مع تغيّر جذري في مضمونها، لكن ثمة حقيقة تستوجب الإشارة إليها وهي أن النسخة الجديدة غير محصّنة بحقوق ملكية فكرية وليس لها علامة تجارية دائمة، فهي مشاعة في مسرح تَنَافُس مفتوح لكل من يتمكن من الأمم امتلاك ناصيتها بقدر ما تنتج من إبداع مادي متّسق مع حاجات البشرية المتسارعة والمتنوعة باضطراد، وهو امتلاك لا تتوفر له صفة الديمومة، إذ تحكم معاييره عوامل متغيّرة حيث لا وجود لأي عوامل ثابتة.

لا ينبغي أن يؤخذ هذا الاختزال بأنه مبلغ التفسير للأيدلوجيتين، ذلك أننا جميعاً ندرك عمق الفكر الذي انطلقت منه كل أيدلوجية وبأننا لم نبلغ من فهم كل ذلك إلا بقدر ما قلنا بأننا كنا منهما في مقاعد المتفرجين. لكن فليكن ما ذهبتُ إليه من اختزال هو محاولة تقمّص ما كان يمكن أن يكون عليه الجالسون في مقاعد المستمعين، بيد أنه

وطوال حقبة التسعينيات والألفية بدأت تلك الأمم في التحلل من أسْر نُسَخِها الأيدلوجية السابقة بعد غربلتها وإدراك مقتضيات القرن الحادي والعشرين الذي دخل على العالم وفرض أرضية مغايرة لكتها واضحة ينبغي على كل أمّة أرادت أن تأخذ متكأً فيه أن تستلهم إبداعاتها وفقاً له وأن تنهل من بئره بقدر ما تتّسع دلاؤها ولن تبلغ الدلاء قصيرة الحبال ربضها ناهيك عن قرارها.

إذاً نحن اليوم في مرحلة أخرى من عراك أيدلوجية القرن مع نفسها، وإذ هي كذلك تقذف بملفوظات منظومية وفكرية تتلقفها الأمم وهي تّدرك بأنها خامدة ومتسامدة وجاهزة للاستزراع تماماً كما تكون عليه الحمم البركانية بعد خمودها وتحولها إلى تربة خصبة لتفلحها وفق ما يتوافق مع هوى أمّتها، ولعله من الحيرة أن نقول كيف يمكن لمفرد لم نتمكن نحن بعد من أن نتحسس ملامحه أن يتعارك مع نفسه. لكي نعزز حصيدنا من استيعاب أبعاد ذلك العراك يستوجب علينا أن نجيد قراءة الإبداع الذي أنتجته الألفية من مخزون الفكر المادي وحجم ما استلهمته كل أمّة منها وطوّعته وأطّرته في سياقٍ يناسب شعبها بشكل قادر على تفجير طاقاته واستغلال إمكاناته. نحن إذاً نتحدث عن ذلك النظام المادتي الذي أصبح الوريث لمكنوزات الأيدلوجيات المتقاعدة والمنحسرة والفانية والذي بدأ يفرض هيمنة ساحقة على ساحة التفاعل المادي في عالم مغاير ومتغّير بتسارع، الأمر الذي ينتج باضطراد حالة من التسابق نحو شِباك محكمة النسج تستخدمها الأمم جميعها للتصيد في بحر اقتصادي يعجّ بصيد مادي وفير، وبقدر ما تُتقن كل أمّة من النهل من تلك الشِباك، بقدر ما تمكّنت من حبس الصيد بكل أطيافه وأحجامه بداخلها. نحن ما زلنا نؤثر استخدام الصِنارة أو قل إن شئت (السنّارة) لذلك ليس من بلاغ ينبغي أن نتحيّن سماعه عن حجم صيد يفاجئنا قدره، وهو على أي حال يوازي قدر ما نبثّه من إبداع في استنباط وسائلنا المستخدمة للصيد في ساحة قصيّة اخترناها لنتعارك فيها مع أنفسنا بعيداً عن بقية الأمم، ولعمري لهي حالة هذيان فكري متقدّم أصابت أمّتنا مذ فتئت تستغيث فينا ما بقيت من نخوة لانتشالها منها.

هويتنا

البحث عن التعافي يكمن في جرعات من التحصين الفكري المنقّىَ والمتوافق مع الفطرة الإنسانية في الحياة الجماعية وفي المفاضلة بين مناقب البقاء ومباثر الفناء فتأخذ بعظَم الأول لتعزّزه وتنمّيه وتنشره. وتعمد إلى اجتثاث الثاني فتحيّده وتوئده. الهوية بمُطلق المعنى هي «التَعريف» وحيث أن الكلمة دائماً ما تؤخذ مرادفة مع المراد تعريفه

فإن أهميتها تصبح ثانوية بالنظر إلى أهمية المراد تعريفه. وبالتالي ما يهمنا هنا هو المراد تعريفه ونعني به امّة السودان أو شعب السودان، ولا تأتي هذه الهوية في تعريفها بمعزل عن الاتساق والتماهي مع منظومة العالم الذي نعيش فيه، وهو عالم يقوم على كليات قارّية عواملها الأمم والشعوب والأوطان والدول، وترتبط بإطار جمعي يحكم علاقات بعضه ببعض. ذلك أن الناس قد خُلقوا شعوباً وقبائل ليستكملوا تعايشهم بالتعارف، وإذا كان لذلك التعارف أن يفي بمقتضيات النقاء في جوهره لا بد له حينئذ أن يستهدي بمسترشدات الإيثار على الذات ويتبنّى من القيم والمثل والأخلاق ما لا تتنافى نواته مع فطرية النفس البشرية التي لم تشبها شائبة ولا تتناقض مظاهره مع هيكليتها، وهو أمر فيه قدر من المبالغة يتنافى ويتناقض مع الواقعية نظراً لاستحالة وجود شعب بكامله يحتفظ بنفس بشرية نقيّة لم تدنّسها مساوئ المعايشة والمخالطة الشعوبية مهما تصاغرت وترابطت حلقة ذلك المجتمع، حيث أن الانتقال بالمعايشة إلى خارج الإطار الذاتي ينبني على مُثل تشكّلت داخل ذلك المجتمع المصغّر، ولا بد آنئذ أن تكون الفطرة قد تبدّلت أو تحوّرت أو تشكّلت في المظهر والمضمون.

ليس من المنطق أن نتجاهل في البحث عن تعريف الهوية دون أن نبحث في المعايير أو نتغافل عن العوامل، وحيث أنهما يستندان إلى مرجعية فإن أي بحث لا يجعل من تلك المرجعية سنداً يصبح بحثاً متأرجحاً على مزالق ملساء لا مماسك فيها ولا قرار لمآلاتها، وذلك أشبه بالسفر خالي الوفاض وصفر اليدين صيفاً في صحراء جرداء وقاحلة ومعلومة سلفاً بينما تُمني نفسك بأنه لن يضربك رهج أو يصيبك عطش. ولما كنا قد أشرنا إلى أن العالم في بوتقته عبارة عن شعوب انتظمت في أوطان وأسّست دولاً وتواثقت على جملة مبادئ هي عبارة عن مصاهرة قيم فطرية وعُرفية ودينية وعلمية تمّت صياغتها كمبادئ أساسية تشكّل المتاريس المتّفق على عدم تجاوزها، فهي بذلك تكون في موضع المرجعية أو الأساس الذي مهما سمّت الأمّة نفسها أو عرّفتها فإن ذلك التعريف لن يتصادم مع هذه المرجعية وإنما يتلاحم أو يتوافق معها وفي ذلك ضمانة لتلك الأمّة في أن تستزيد في نمائها بما تقتبسه من تلك المرجعية من عائد تعاملاتها الثنائية أو من خلال إفرازات التلاحم معها ودون أن تخدش خصوصيتها، وأن تنأى بنفسها عن المصادمة الدائمة. الصورة تكون أقرب للقبول في أذهاننا إذا نظرنا إلى أن في الفضاء الذي اكتشفت البشرية بعضاً من حقائقه العلمية توجد كواكب لها محاورها فلا تتصادم ولكنها تتلاحم وفق منظومة خالقية واحدة بيد أن لكل كوكب خصائصه وخصوصياته، وانفلات أي

جسيم من الفلك الذي يدور فيه أو المنظومة التي تستوعبه سيكون مصيره إما الانشطار المتتالي اللامتناهي عنوة أو الاحتراق والتلاشي أو التسبب بتصادمه مع غيره إلى توليد طاقة مدمّرة للاثنين أو لأحدهما. وإذ كان الحال كذلك فعلاما نحن في وطن ما زالت تديره دولة تعمد إلى تجاوز تلك المرجعية فتُعلِي صوت المصادمة ولا تعمل بها وتعيش في وحم حمل كاذب تُدرك بأنه لن يكون من ورائه مولود ناهيك عن أن يحمل الصفات التي يتوهمون.

في ظل هذا التوهان الهوياتي إن جاز لنا إلواء الكلمة لغوياً نكون جميعاً في حاجة إلى قراءة مجرّدة لإشكالياتنا في وطننا الذي دخل ومنذ ميلاده في خصومة مع الاستقرار، ولا بد لنا من أن نضع النقاط فوق أو تحت الحروف حيث ينبغي، لكن أن لا نضعها ونُصر على أننا نكتب مفردات صحيحة تُشكّل جُملاً يمكن قراءتها، وأن من يقرؤون ما نكتب هم الذين يخطئون فذلك ما تقول عنه الأمثال بدفن الرؤوس في الرمال. فالبحث كما قلنا وتعلمون قبل قولنا هو في المبتد ، أي البحث عن مكامن إشكالياتنا التي وضعت هذا الوطن في عداء دائم مع الاستقرار وفي صداقة دائمة مع الحرب والاضطراب، وذلك حتماً له بداية ونواة، بلوغنا لمكمن تلك البداية ووصولنا لتلك النواة هي الخطوة الناجحة الأولى على طريق التقويم. إنه من البداهة إدراك أن ثمة عوامل خارجية لها تأثيرها السلبي والإيجابي ولكن يجب أن نعي دائماً بأنك إن لم تعقلها فإن توكّلك دون ذلك يصبح تواكلاً مأزوماً بإهمالك، وبالتالي إذا تركت الحليب في إناء مكشوف في فناء المنزل لا تلم الهرّة إن هي شربته كما أن الأصل ينبئك بضرورة أن تُعطي مبدأ «القابلية» حقه من الاعتبار في تصميم الوقاية أو فرض الاستحقاق.

حسناً في البدء دعونا نطرح فرضية أن أزمتنا التي تعود إلى الإنسان السوداني تقتضي أن نُعرّف هوية هذا الإنسان بكيفية أكثر تدقيقاً ولكن ذلك لا يتأتى إلا بالاستناد إلى عوامل نتّفق عليها ونستهدي بها ومِن ثم نضع معايير نتوافق عليها تمكننا أن نزن بها المراد تعريفه، قد يبدو مثل هذا الطرح مدعاةً للسخرية عند البعض أو استنهاضاً للاستنكار عند آخرين أو إثارة للدهشة عند غيرهم، إذ كيف نُبدي رغبة في تعريف ما هو معرّف أصلاً، حيث لا بد أن يقول البعض بأن الإنسان السوداني قد تم تعريفه في مضابط التحقق عند استحقاق الجنسية برغم معايبها، وقبل ذلك في الانتماء إلى القبيلة وبعُرف المجتمع، وأن الهوية قد تم تحديدها في نصوص الدستور، لكن هل تعريف مضابط استحقاق الجنسية ونصوص الدستور الذي ما زال انتقالياً كافية لترسيخ القناعة بالهوية

في دواخلنا بما يجعلنا نعكس ذلك في تعاملاتنا كشعب مع بعضنا البعض أفراداً وجماعات ونرسم سياساتنا ودبلوماسيتنا وعلاقاتنا وتفاعلنا مع الآخرين، وأن نتمكن من إدارة مصالحنا العليا داخل الكتل القارية والعالمية بمنظور واحد، من الطبيعي أن يكون هنالك من لهم رؤية من زاوية مغايرة ومعاكسة فيبدو لهم الطرح منطقياً ومقبولاً وقابلاً للحوار بعمق فيجعلهم أكثر ميولاً إلى التفاعل مع الدعوة، وقد يستهوينا الفضول جميعاً حين نُدرك بأن التعريف المشاع تنقص معاييره عوامل أكثر عمقاً ودقّة وثباتا بل وفاعلية، والأخيرة في تقديرنا هي أكثر النتائج التي نرى أن الشعوب في وقتنا المعاصر تأخذ بالعوامل التي أدت إلى الوصول إليها في تعريف هوياتها.

قد تذهب بعض الآراء إلى أن السحنة والإثن والطائفة والقبيلة واللغة واللون والدين والمعتقد الروحي والأيدلوجيا هي منظومة عوامل ومعايير معاً أتاحت لكثير من الشعوب والأمّم أن تأخذ بجملتها أو ببعضها لتعريف هوياتها، لكننا بإخضاع مقتضيات العصر ربما لا نميل إلى ما هو أكثر من كونها أصول ثابتة وقليل منها متغيّرة، تُنّوع الشرائح داخل الشعوب والأمم دون أن تتقيد بحدود جغرافية مؤطّرة بهوية ما، إذاً خصائص توافرها حِزماً أو فرادى في عدّة أوطان بالتناسخ والتزامن في الوقت الذي تتباين فيه هويات تلك الشعوب إنما يُعزّز فرضية أنها عوامل تمييز لكنها ليست معايير تعريف للهوية، حيث أن التعريف أكثر عمقاً في التدقيق للدلالة من التمييز. دعونا والحال كذلك أن نتوقّف عند حزمة المعايير التالية ونتأمل فيها ونتساءل عن مدى إمكانية توافقها مع مقتضيات التعريف الأمثل للإنسان السوداني المُرتجىَ وليس الذي هو كائن، كما نبني وفقاً لذلك منصة انطلاق نحو البحث عن تقويم التوجّه الفكروي لذلك الإنسان بما يُعِين على وضعه في اتجاه واحد ولكن بِعُدّة مسارات، على أقل تقدير نُملّكَه بوصلة مُؤشّرها أكثر وضوحاً له.

هذا العصف الذهني يقودنا إلى المزيد من المزج لباقة من الأفكار المتناثرة ومحاولة نظمها في بلاغة سهلة التلقّف والتلقين بحيث عندما نطرح تشريح مجموعة المعايير التعريفية المستقاة مما سبق أن أشرنا إليه من مقتضيات العصر، نتمكّن حينها من استبيان مكامن الضعف فنصفحها ونستكشف محاور المنطق فنعزّزها. من هنا نجد أننا الآن قادرون على أن نُلقي بهذه المعايير التي نحسب بأنها قد تُفصّل الهوية التي نأمل أن نُعرّف بها الإنسان السوداني الذي بدوره يصبح قادراً على إبداع الخروج بمشروع يُصالح شرائحه كشعب أفراداً وجهويات وإثنيات، ويصالح بين الوطن الذي يُسمَّى السودان،

وبين الاستقرار الذي ظلّ منذ ميلاده في خصومة دائمة معه، ويُعطِي الشعوب الأخرى صورة واضحة عن هوية وطننا بدلاً مما نحن عليه في نظرهم من توهان. دعونا نُلقي بأول معيار وهو (الحرية)، وهنا يأتي التساؤل عما إذا كنا سنأخذها بإطلاقها أم مشروطة، ولعل التجربة الإنسانية المعاصرة قد توافقت بقدر كبير على أنها مشروطة تبعاً لممارستها وليس لاستحقاق مضمونها، ونحن هنا لا نأتي بجديد ولكننا نشير إلى استخدام جديد للمضمون كمعيار لتعريف الهوية لأننا نلامس قدرتنا كأفراد ومجتمعات على التحرر من كبواتنا المعنوية والحسّية والاجتماعية بما نستطيع معه إزالة بعض البوائق التي تكبّلنا وتستعمر عقولنا لنبلغ درجة من التصاهر المعنوي كمجتمع، وأن نَرى بعضنا البعض من خلال منظار متناظر ومتجاذب وليس متنافر، وأن نكون قادرين على الفكاك كشعب من توهان الهوية والتشبّث بهويات تقيّدنا وتقودنا خلفها، وأخرى تُعيق قدراتنا وتُقعِدنا بجمودها. هل معيار الحرية يمكن أن يشكّل حلقة من سلسلة معايير جديدة نطرحها لتعريف الهوية؟...

الحرية أحد معايير الهوية

البحث في الفكرة من وراء اعتبار الحرية كأحد معايير تعريف الهوية لا بد أن يقودنا إلى التعمّق في الفلسفة من وراء ذلك، وحتى نتمكن من إيجاد المبررات التي تدعم مثل هذه الفكرة، فإن توضيح الإيجابيات والسلبيات سيساهما معاً وبشكل أفضل في رغبة استيعاب ضرورة الفرضية، ومن ثم التفكر في وضع التصور المنهجي الذي يصمم الجرعات التربوية على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع بما يسهُل تبنّيه في أي برنامج عمل حكومي في مناخ ديمقراطي معافَى نأمل أن نبلغه سريعاً. والحرية ترافق كمفردة مع الحياة والتعبير والانتقاء والتنظيم والمعتقد والعمل وخلافه من الحقوق الإنسانية التي تقرُّها الأعراف والمواثيق والدساتير، بيد أن الممارسة دائماً ما تجد الكثير من الالتفاف على تلك الأطر لا سيما في ظل الحكومات الدكتاتورية والشمولية، والتساؤل هنا يظل قائماً في أن نفس الحكومات ونفس الأفراد القائمين على هذه الحكومات دائماً ما يُصيغون هذه الحقوق لكن عندما يأتي الأمر إلى مرحلة الممارسة، يحجبونها أو يبقونها حبيسة الأدراج، هذه واحدة من أكثر المعضلات تعقيداً بالنسبة لنا وللشعوب المماثلة، وقد ذكرنا مر راً بأن المشكلة هي في الإنسان السوداني الذي هو عماد كل حكومة جاءت وستأتي، وبالتالي إعادة صياغة هذا الإنسان هي المؤشّر الصحيح للوجهة التي تقودنا إلى خلق الأرضية الملائمة لتحديد الهوية.

لا يمكن للإنسان السوداني وهو الذي جُبل على تناول جرعات تربوية متباينة ومتقاطعة خلال مراحل تنشئته وحتى بلوغ سن الرشد، أو فلنقل السن التي يمكن له أن يساهم كشخص فاعل ومؤثّر ومتأثر في المجتمع، لا يمكن أن يكون مشبّعاً بنوازع الحرية حتى وإن بدت عليه بوادرها، والأمر كذلك لا بد أن تكون بعض نصوص الصياغات التي تشكّل المُضغ الحاضنة للحرية مختلّة لديه، ليس بفعل التكوين الفسيلوجي ولكن بفعل المنهاج المعنوي والتربوي الذي يتعرّض له في البيت والمدرسة والشارع في ظل تلك الدكتاتوريات والشموليات التي حكمته، وهي مناخات مؤثّرة، ولأن منهاجنا لتلقين الحرية كبذرة في نفوس أطفالنا هو الذي يبقى وينضج في دواخل الأجيال ويؤثّر على كل مجموعة تعتلي دست السلطة في أي مرحلة ويشكّل منطق تفكيرها وتعاملها مع مقتضيات الحكم ويسيطر عليها في كيفية رسم سياساتها، فسرعان ما ينعكس ذلك ممارسة إما سالبة وهو الغالب في حكوماتنا وإن تفاوتت المساوئ من حكومة إلى أخرى، وإما موجب، وهو القليل الذي عايشناه طوال فترات الحكم في بلادنا، وإزاء ذلك لا ينبغي أن نتصوّر بأن يكون تعريف الهوية عندنا إلا مضطرباً كاضطراب النهج الذي يستند إليه لكونه لم تتوفر له المقومات لمعالجة كل الإعوجاجات وسد كل الثغرات.

فالأمر في هذا السياق يفرض علينا أن نبحث في نهج تربوي نمكّن فيه أنفسنا أن تتشرّب الحرية وأن تتنفسها منذ الصغر في البيت والمدرسة وفي ممارسات المجتمع، وأن نُمكِّن لعقولنا أن تتحلل من بؤر التسلّط المتنامية بداخلها وكبت الرغبة الجامحة للاستحواز القائم على استغلال السلطة مهما صغرت. هنا أيضاً نتساءل هل ينبغي أن تسبق التربية القوانين الملزمة لها، للإجابة على التساؤل لا بد أن ندرك بأن الحالة التي نحن عليها وحيث نبدي رغبة في الخروج بمجتمعنا من الاضطراب الذي يعيشه في تعريف هويته أو عدم التوافق الذي يبرز من حين لآخر عبر مساجلات النُخب، يقتضي تبنّي أحد أمرين، فإما اعتماد منهاج تربوي بعيد المدى يقوم على استهداف الأجيال الناشئة بحيث يكون بلوغ الهدف بعد عدة عقود أمراً حتمياً، حيث تبلغ تلك الأجيال مرحلة النضوج والقدرة على إدارة شئون الوطن وفق ما نشأت عليه من حرية، وحينها يكون سهلاً عليها تعريف هويتها، أو اعتماد منهاج هجين لا يستثني كل المراحل السنّية للمجتمع وبالتالي يصبح الهدف مرئياً بمدى متوسط وبلوغ نفس الهدف ولكن بمجهود أكبر ومصاعب أكثر، علماً بأن النقش في الصغار ضرورة مُلزِمة وإن قيّدته ضرورة التأني.

إذن نحن في حاجة إلى أن نقرر مصير منهاجنا التربوي الذي دأب على قمع الحرية كقيمة في دواخل الطفل منذ الصغر وفي أبسط ضرورات تنشئته، وظلّ يصدّه عن الكثير من مساحاتها في مراحله التعليمية فلا يعيش فيها ما ينبغي أن يعايشه من اطمئنان نفسي وثقة وشجاعة أدبية وتعبير عن ذاته وطموحاته، هي في الغالب مفروضة ولا تعكس مكنوزاته التي لم يشأ أو يتفادى الإفصاح عنها أبداً أو متأخراً رهبة من ردة الفعل، ولكنها تعبير لرغبات وطموحات أولياء الأمور وصياغات المجتمع العفوية القائمة على مضامين غير متكاملة وتقمّص لشخصيته وفي غير وقته أيضاً. وحيث أننا نفعل ذلك، فالمنهج الهجين يتطلب تصميم ما يمكن أن نطلق عليه (محو الأمّية فيما يتعلق بتعاليم الحرية)، نحن أحوج ما نكون عليه هو أن ننتقل بالإنسان السوداني بحيث تشتمل ممارساته الحياتية اليومية على قدر كبير من لتسامح مع الحرية ونمكّنه من أدواتها ونلقّنه مفرداتها ونتيح له كيفية استخدام وسائلها، وأُولَى أولويات ذلك هو أن ندرك بأننا مدينون بواجبات تجاه بعضنا البعض. وهذا يقتضي في أبسط التزاماته أن نُحسِّن من أسلوب التخاطب فيما بيننا، ولعلنا جميعاً نستطيع أن نستعيد أي صورة مصغّرة من مجتمعنا ونعيد شريط التخاطب والتعامل وسنجد أن التوتّر هو دائماً سيد الموقف، فالحِدة في المفردات والتجهم في تعابير الوجه هما سيدا التخاطب، وأن مثل هذا المناخ لا يبعث بالطمأنينة في وسط أي مجتمع، ولا يساعده على الصياغة القويمة لمستقبله، وسنبقى دائماً نبحث عن علاج نحسه ناجعاً بإلقاء اللوم على آخر، وهذا الآخر جاهز لدينا فهي (الحكومة) سواء أن كانت هذه أو غيرها. ليس منا من لم يكتب أو يتحدث عن قصور هذه الحكومة وفجورها وفسادها وكل موبق فعلته وما زالت تفعله في حق الشعب والوطن إلا القليل، وليس منا من لا يتمنّى زوالها في أسرع وقت إلا قِلّة موالية لها أو مستفيدة ذاتياً منها، لكن يجب أن لا ننسى دائماً أن السبب يتجاوز ذلك ويتوقف عند العلّة التي تكمن في الإنسان السوداني نفسه، حيث لم تتشكّل الحكومة من أناس قادمين من كوكب آخر، سواء هذه الحكومة أو تلك التي ستأتي بعدها، من الطبيعي أن نقول فالتذهب الحكومة، أي بمعنى كثر اتساعاً النظام والأفراد معاً وهي من الأولويات في هذه المرحلة، ولكن ولأننا لم نكمل ولم نعالج صياغة الإنسان السوداني بحيث نستطيع أن نضع نظاماً جديداً للدولة. فإننا سنعيد التجربة بمضمونها ولكن بمسمّى جديد وأفراد آخرين وتدور الدائرة، ونذهب إلى الانكفاء إلى آخر نتسبب به هو في الحقيقة ليس سوى خيال من صنع عجزنا، ولا يمكن كما قلت دائماً إذا أردنا أن نبحث

عن علاج ناجع أن نُلقي باللوم على ذلك الآخر الخفي، لأن ذلك الآخر هو ما نُخفيه في دواخلنا ونتهيّب الإفصاح عنه أو نسمّيه باسمه، لهذا من الضرورة بمكان أن نأتي بمثل هذه التساؤلات للتداول، وهي في الآخر تشكّل أرضية تشريح تستوعب ضمن ما تستوعب جزءً من القضايا الكثيرة التي تنتظرنا كأمّة تبحث عن تقويم نفسها ووضع وطنها ودولتها على نهج سليم.

إزاء هذا التساؤل الذي طرحناه تصبح الخيارات واسعة في استنباط الوسائل، ولعل النظر في اختيار أهداف أكثر مواءمة لمتطلبات العصر ورغبة تمدين الوطن والمواطن دون الإخلال بتوازن المعتقد الروحي والمخزون التراثي وإعادة صياغتهم في وعاء متجانس بما يمكن أن يستوعب المفردات المتنوعة للمكّون الثقافي الفطري لشرائح الأمّة، وتنقيح المنهاج التعليمي الأساسي والثانوي بحيث يتم التكثيف في الكيفية والنوعية وتقليل الحشو والكمّية التي تتسبب في رهق المُتلقّي ولا تأخذ بإعداد التلاميذ للمراحل التي تربطهم أكثر بالعلوم التطبيقية في حياتهم وما حولهم كضرورة حتمية لأي دولة تسعى إلى استيعاب المعاصرة، ستكون الدفعة الناجحة في اتجاه بناء التفكير الإبداعي. كما أن تكثيف نهج الاستبيان والاختيار والاستفتاء في الشأن العام كثقافة، وتأصيله كأسلوب للممارسة الحياتية أمر يبني ثقة النفس ويعزز ثباتها، كل هذه المتكاملات هي جزء من توثيق عروة الحرية التي بدورها تقود إلى فهم واحد لتعريف الهوية لإنسان هذا الوطن.

العامل الثاني الذي نبحث في إمكانية أن نجعل منه أحد معايير تعريف الهوية بعد أن نصمم له متنه المفصّل وفصوله وأبوابه ونحدد جرعاته وزمان تلك الجرعات، هذا العامل هو روح الانتماء، ليس هناك من غموض وليس في فهمنا جميعاً لإطلاقية كلمة الانتماء، فإذا سُئل أي فرد لأي جهة ينتمي، وطناً أو إثناً أو قبيلة أو غير ذلك من مرادفات، سيكون التجاوب مع المسألة في غاية التبسيط، ولكن ما يعنينا هنا هو روح الانتماء، وهو أمر يذهب ويتعمّق بعيداً في نبش نواة المضاف بما يجعل من المضاف إليه أكثر استيعاباً للمضمون المُرتَجى منه. ولعلنا بإتباع نفس المنهاج الذي فصّلنا فيه في أمر الحرية، يمكننا أن نجعل من روح الانتماء أحد المعايير القوية لتعريف الهوية، ذلك أننا إذا ما أحسنّا انتماءنا للوطن كرقعة جغرافية وكأمّة من حيث الشعوبية بإدراك أن الاثنتين تتكاملان مادياً كشيء ملموس ومعنوياً كقيمة محسوسة حينئذ نكون قد بلغنا شأواً من الثقة والاتفاق في وحدة تعريف هويتنا وفي جعل الآخر أكثر إدراكاً لمضمون

هويتنا.

روح الانتماء أحد معايير الهوية

هل يمكن أن نعتمد روح الانتماء كأحد معايير تعريف الهوية بعد أن نصمم لـه متنـه المفصّل وفصوله وأبوابه ونحدد جرعاته وزمان تلك الجرعـات، أن كلمـة الانتمـاء في معناها المطلق واضحة، لكن من أجل أن نجعلها أحد المعايير القويـة لتعريـف الهويـة فذلك يقتضي إعادة بناء علاقتنا بتلـك الـروح حتـى تـرتبط وجـدانياً ومعنويـاً وحسـياً بالوطن كرقعة جغرافية لها خصوصيتها كما هو حال كل وطن، تلك الخصوصية ليست سوى هويتها، حيث إذا فقدت الأمّة هويتها أو ذابت في هوية أخرى أو تم استلابها، فقـد الوطن خصوصيته وأصبح جملة هكتارات أرض مُضاعفة في المساحة تحمل اسماً ولكن بلا مضمون وسيظل تابعاً.

التعامل مع الانتماء أمر فيه الكثير من التعقيدات لا سيما في المجتمعات التي تكـون الغلبة فيها للأمّية، في مثل تلك المجتمعات تنتقل المعرفة إلى أفراد المجتمـع عبـر آليـة واحدة ومؤثّرة وهي العُرف السائد والممارس في ذلك المجتمع، ولمـا كـان المجتمـع نفسه قد غلبت عليه الأمّية فإن تأثير الغلبة يبقـى طاغيـاً وفـاعلاً خاصـة في ظـل توهـان وتخبّط الدولة ومؤسساتها. وربما كانت الممارسة داخل مؤسسات الدولة نفسها أسيرة لطغيان الأمّية. والجنوح إلى الانتماء لمصغّر والذي يتـأطر إمـا بالأسـرة أو العشـيرة أو البطن أو القبيلة أو الاثنية أو الشعب أو الأمّـة، وكلهـا مفـردات متصـاعدة ومتّسـعة في المضمون تستوعب النوع وتعطي مؤشّراً للكـم، بيـد أنهـا كلهـا تتـأثر في درجـة انتمـاء وتمسّك الفرد بقيمها تبعاً لقدرة المنظومة المعرفية فيها للتصاهر مـع المعرفـة المتناقلـة تنازلياً من أكثرها ثراءً بها وهي الأمم، إلى أقلها امتلاكـاً لهـا وهـي الأسـرة، ولا تسـتقيم إيجابية التلقّي دون اعتماد منهاجها الإيجابي المُمحّص والمنقّى من شـوائب الانـزواء والغرور والتغرير، كما لا يتأتى بلوغ ذلك إلا بتهيئة الفرد وإعداده وتزويده بالحد الأدنى من التعليم وخصائص ومعايير المفاضلة الأوّلية.

ما الذي يُقعِد بعض المجتمعات من أن تنتقل بروح الانتماء لدى أفرادها من مرحلة التمايز إلى مرحلة التعايش ومن مرحلة التعايش إلى مرحلة التخالط ومن مرحلة التخالط إلى مرحلة التصاهر، وهل تَجاوز هذه المراحل هي مسؤولية الفرد أم مسئولية المجتمع أم الدولة، قد تبدو الإجابة من منظورها المبسّط والمبدئ أنها مسـئولية مشـتركة، لكـن

مثل هذه الإجابة إنما تعبّر عن استسلام في البحث وتهرّب من القطعية والتحديد، ولأننا في حاجة إلى استكشاف العلل بحيث نستطيع أن نحدد مكمن العلّة التي جعلت من روح الانتماء لدينا أكثر اتساقاً مع الهدف الأدنى بدلاً من الهدف الأسمى، فإن منهج التعميم لا يساهم إيجاباً في بلوغ وتحقيق رغبتنا. دعونا أولاً نتّفق بيننا ونحدد موضع أمّة أو شعب السودان، في أي مرحلة من المراحل الأربعة لروح الانتماء نحن الآن، قد أجد أنفسنا أقرب إلى مرحلة التمايز، وهي مرحلة تَقهقرنا إليها بعد أن كنا يوماً قد بلغنا مرحلة التخالط، لكن وكما هو معلوم أن الأنظمة الحاكمة إذا غلّبت ذاتها على أمّتها ستعيد الأمّة إلى المستوى الأدنى وهو ما نحن عليه الآن، ومرّة أخرى لا استطيع أن أعزل الأنظمة عن أزمة الإنسان الذي هو أساس تشكّيلها وإنما يبقى الأمر في أيهما أسبق، وحتى أكون أكثر وضوحاً في هذه الفرضيات والمراحل لا بد من إعطاء تفسير مختصر لما أعنيه بكل مرحلة من مراحل روح الانتماء، فالتمايز أعني به مرحلة اغترار فئة هي قد تكون أسرة أو عشيرة أو بطن أو قبيلة أو اثنية ما بنفسها ومن ثم تتقوقع داخل تلك الصفة وتُغاتر وتُكابر بها جهراً على الفئات الأخرى في المجتمع الكبير وفق تقييمها لقيمة صفاتها بغض النظر عن صحة أو خطأ ذلك التقييم، أما التعايش فهي مرحلة تتوافق فيها مثل تلك الفئات على تفادي التناطح الجهري من خلال كبت تبادل المشاعر المستفزّة والاقتصار على التفاخر الداخلي الصامت وذلك إما خوفاً أو حفاظاً على مصلحة مشتركة، فيما أجد أن مرحلة التخالط هي مرحلة تتيح للفئات التراضي بالاحتكاك في الممارسة الحياتية ومحاولة تبني خصائص مشتركة بما لا يتيح الهيمنة لأي فئة على أخرى. بيد أن التصاهر يعني بلوغ القناعة بإنتاج قيم مبرأة تمازجت فيها الخصائص من الجميع وأنتجت مضموناً يتبناه كل فرد ويجعله مرجعاً لانتمائه للأمّة أو الشعب ويسعى إلى الحفاظ عليه والدفاع عنه، وتقول لي أين الدولة من كل ذلك فأقول لك بأنها ساجية تحت قهر الفئة التي تُهيمن عليها.

وهنا يجب أن نُدرك بأن الأسبقية في إنتاج المنهاج الذي يضع روح الانتماء لدى أفراد الأمّة في أفضل مرحلة من المراحل المذكورة وهي التصاهر إنما تقع أعباؤه على الإنسان الفرد قبل الدولة المنظومة، فالدولة نتاج لما يصيغه ذلك الإنسان من قيم ومؤسسات، وقيمة الانتماء تنبع من مدى استعداد تلك الروح من تلقيح نفسها بمضادات التنافر وتعزيز قابليتها للتصاهر، وحيثما كان أحدهما في موضع السلطة فإن مخرجاته من النظم والقوانين والقيم لن تكون بعيدة عن تأصيل ذلك الواقع المكمون

فيه. إذن وخلال مسيرة تشكيل أمة السودان وعبر الحقب والأجيال فقد كان هناك تبادل في اعتلاء المراحل، ولم يكن ممكناً للأمّة وفي ظل تواضع المخزون الذاتي للفئات من روح الانتماء أن تستقر على مقام موعود أو مرام منشود، وإنما كنا دائماً نجد أنفسنا وكأنها طرحٌ لَفَظَهُ موج من أمواج الحياة، وهي حالة أقل ما يقال عنها أننا ينبغي أن نستغيث إما بطاقاتنا الكامنة التي لم نُحسن استخدامها أو توجيهها فنعمد على استثارتها وتهييجها وتفعيلها بالاقتباس من الألباب الناجزة بمعارفها وتجاربها العميقة وليس من قشورها، أو بالأمم الأخرى بتمليكها ناصيتنا لتنتشلنا مما نحن فيه من هزال، وتلك حالة لا تجد لها مسمّى غير الوصاية أو الاستعمار والانكسار.

إذن ما هي العوامل التي تساهم في تعزيز مضمون روح الانتماء حتى تَطغَى على تقازم وجنوح الفئات إلى القوقعة بدلاً من استخدام مبدأ تلاقح القيم وممازجتها، هل هو الخوف على الاندثار أم هيمنة فئات على أخرى قبل نضوج قيم التصاهر أم أن ثمة مصالح يراد لها أن تَبقَى حصرية من خلال نظر قصير المدى داخل كل فئة، ربما كان من الأفيد أن نتوافق على تمليك الفئات وسائل المعرفة والتواصل بشكل أكثر تكثيفاً، وهو أمر يمكنه أن يقلل من النزعة الانغلاقية ويبعث في الأفراد بعضاً من خصائص الفضول الإيجابية فيعمدوا إلى تخاطب أكثر انفتاحاً وأبلغ تعبيراً، هل يمكن أن نُشجّع حركة التنقّل بين الفئات وكيف يتأتى ذلك إذا لم نُحسِّن من وسائل الانتقال ونُبسِّط كُلفتُها، وهل يمكن أن نُلقِّن الأطفال والكبار توجيهاً معنوياً مبسطاً متوافقاً عليه بشكل متكرر كما لو كانت الوجبات بغرض إعداد جيل يملك أرضية مشتركة تمكّنه من الجلوس والتفكير والصياغة لقيم التصاهر ثم الممارسة؟ كل هذا من الممكنات ولكن تبقى العقبة الكأداء هي القدرة على التحلل من مغريات الذات ووهم التوجس من الآخر وإدراك أن العمل من أجل كسب الغد هو الأوجب وليس الانكفاء على الماضي ولا التهافت للاستئثار بالحاضر.

لا يمكن لروح الانتماء كشعب أو أمّة للوطن أن تبلغ كمالها ما لم تبلغ القناعة لدينا كأفراد شأواً نحرر بها أصالتنا من القيود السالبة لمفهوم الأسرة والعشيرة والبطن والقبيلة والإثن، وأن نُطلق عنانها لتبحث عن الهواء النقي لتستنشقه، ولن يتأتّى لها أن تجد ذلك الهواء النقي بينما هي أسرة لمن يشدّها من وراء حجاب أو من خارج الحدود، أو من يبعثر أشواكاً أمام مسيرتها نحو التصاهر. بالنظر إلى مقتضيات العصر الذي نعيش فيه وبالتأمل في الأمم التي أدركت كيف ترسم طريقها نحو النماء نجد أن

بعضاً مما يَعْقِلُنا لن يُعَقِّلنا أبداً وإنما يزيدنا خسارة، أن نبقى نناطح الواقعية بينما نتسلّح بغير وقائعها، فالننظر حولنا سواء في أفريقيا أو الدول العربية ونتأمل، ما الذي يجعلها تزحف في سباق الأمم بينما تملك ساقين وقدمين كالآخرين، ذلك هو روح الانتماء التي قتلوها وفرّقوا دمها بين الأسر والعشائر والبطون والقبائل والإثنيات وقالوا نحن شعب وأمّة، لم يتمكنوا من توجيه ذلك التنوّع للتنافس المنتج، وإنما وجّهوه للتنافس المُنفِّر، دعونا نقف وقفة تأمل ونبحث في الأسباب التي تجعل من الشعب الياباني والكوري والصيني بألا يتوحّدوا في دولة واحدة بينما هم من أصل واحد، وما الذي يجعل منهم فرساناً يتنافسون في ساحة النماء كأمم وشعوب تقودها دول راسخة وراشدة، ولا يتنطّعون بعبارات الأصالة والانتماء السالبة، بل دعونا في الجانب الآخر ننظر للنموذج الصومالي الذي أحال الوطن الصومالي إلى بلاقع، أليس ذلك هو الانكفاء السالب للعشيرة والبطن والقبيلة رغم الإدراك بالمآلات الضارة للتعالي والتمايز. هذه نماذج حيّة نعايشها كل يوم وساعة فإن كانت عِبرُها لا تجد طريقها إلى رشدنا ولا تجعل من روح الانتماء لدينا أن يتمدد ليستوعب طموحاتنا، حينئذ ينطبق علينا قول الإمام أبو حنيفة النعمان إمام المذهب الحنفي أحد المذاهب الأربعة حين قال : «آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه». والقصة كما يرويها الرواة دون أن أجزم في صحّتها، هي بينما كان الإمام أبو حنيفة يُلقي درساً على طُلّابه وكان ماد رجليه لألم في ركبتيه، فدخل عليهم رجل بادٍ عليه الوقار وحسن المظهر، فجلس فتحامل الإمام وثنى رجليه احتراماً للرجل، وبعد فترة سأل الرجل الإمام قائلاً متى يُفطر الصائم؟ قال الإمام: عندما تُغرب الشمس، فقال الرجل: وإذا لم تُغرب الشمس، قال الإمام: آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه. لا شك أن رد الإمام سيكون مختلفاً إذا سئل وهو في عصرنا عن مواعيد الإمساك أو الإفطار في رمضان لقوم كالإسكيمو بخصوصيتهم حيث نصف العام عندهم ليل والنصف الآخر نهار. ربما يذهب البعض فيقول: أن إفطار الصائم هو عند رؤية الهلال، وتلك نقلة فقهية أخرى لسنا بصددها.

أحزابنا في السودان

نحن في وطن فيه من الموارد الطبيعية ما يمكنها أن تستوعب أضعاف أضعاف تعداد الشعب الذي يعيش فيه الآن، وقلنا أن موضعنا بين الأمم ومدى معاصرتنا للتحولات التي بدت تأخذ طريقها إلى نمط التفكير لدى الشعوب والنزعة نحو التنصّل من أيدلوجيات القرن الماضي والتفاعل مع حاجة عصر السرعة والانفتاح أمر حتمي،

ولعل استشرافنا لإمكانية استنباط و ستخدام معايير إضافية لتجويد تعريف هوية أمّة السودان وتثبيتها لهو ضرورة مُلِحّة في الراهن الأممي المعاصر، وحيث أننا قد تناولنا في هذا الاتجاه شأن الحرّية وروح الانتماء كمعايير لتعريف الهوية، وطرحنا رؤيتنا فيهما، فإن مشروعات من هذا القبيل لا بد أن تتبناها منظومة أو يتبناها كيان سياسي أو حزب أو تنظيم، وأن يكون مطروحاً من خلاله، لذا فالضرورة تقتضي أن نمضي في تشريح منظوماتنا وكياناتنا الحزبية لنقف عى بعض مما يمكن أن نُسمّيه بؤر الإشعاع الفكري فيها، ومَدَى تمدد مساحة التقاطعات السالبة والمظلمة بين هذه البؤر مما نتج عنه التناسل المتوالي للتجارب السياسية المضطربة والفاشلة والتي أدت بدورها إلى العجز في القدرة على إنتاج دولة مستقرّة سياسياً وقادرة على قيادة الأمّة السودانية بثبات نحو آفاق النماء والتطور، ولنستشرف معاً بعض الذي يمكن أن نطلق عليه العجز الجماعي في تطوير أفياض تلك البؤر لتصبح منارات مشعّة للإبداع ومعزّزة لديمومة وِحاء وجودة المساجلات الفكرية بين التنظيمات السياسية، وإلى أي مدى يمكن التحلل من تلك الكوابح والانطلاق نحو آفاق فكر تنظيمي استلهامي في بُعدِه المستقبلي، وواقعي في تطبيقه ومُعافىً في بنائه.

لكلمة حزب في اللغة معاني عديدة تتباين حسب ورودها ولكننا هنا معنيون بمعناه الذي يُعبِّر عن الجماعة أو الطائفة، وحيث أن مدلول الكلمة لا يُشكّل إفساداً لها أو لاستخدامها كمضاف، فإن الإفساد إذا وُجد ينمو ويعشعش في المبادئ والأهداف والوسائل التي تتبناها الجماعة أو الطائفة التي هي في محل المضاف إليه، وبمعنى أكثر دقة فالأمر في غالب الحالات يتعلق بفساد طقوس الممارسة، حيث أن في بعض الأحيان تكون المبادئ نقية ولكن يُفسدها الممارسون لها من خلال أحد ثلاثة أو أكثر من أسباب، فإما باعتلال دواخلهم أو طغيان أطماعهم الذاتية أو بضعف استنباطاتهم التنظيمية وإبداعاتهم في إنتاج الوسائل والآليات، على سبيل الدلالة مثلاً اتخاذ الدين مطيّة لتحقيق مآرب ذاتية وضيعه، كأن يتبنّى الحزب الأقوال التي تتطابق مع قيم الدين وتكون ممارسات مؤسساته وقياداته ومنسوبيه مجافية تماماً معها في المضمون، أو أن يتبنّى الحزب شعارات الديمقراطية والشورى بينما تعكس الممارسات بداخله كل مضامين الدكتاتورية والأحادية والاستفراد بالقرار، أو أن يتبنى الحزب الشعارات الثورية والتقدّمية بينما لا يجنح فعلياً إلا إلى الخضوع والاستسلام والتخلّف والانكفاء والتقوقع، بيد أن هنالك الكثير من الأمثلة في هذا الاتجاه لكننا نكتفي بهذه الحزمة منها

لأنها كافية لإعطاء الصورة في بُعدها المقصود والمستنبط، وهذا التخبّط في الممارسة يكون تأثيره كبيرا وبائناً في ظل غياب نظام سياسي متماسك وراسخ في بلد الممارسة، وليس بالضرورة بالطبع أن تكون المبادئ والأهداف سياسية فقط وإنما تتعداها لتستوعب كل نشاط يؤثّر على المجتمع، وبالطبع حينها يحتمل التباين في الرأي.

قيام أحزاب سياسية في أي مجتمع يتطلّع إلى تبنّي نظرية التعددية وتبادل السلطة عبر التنافس الديمقراطي من خلال الانتخابات يقوم على تدافع الأحزاب إلى الفوز في الانتخابات والوصول إلى السلطة بحيث تتمكن من تنفيذ برنامجها الانتخابي الذي من المفترض أن يقوم على مبادئ ورؤية الحزب للقضايا العامة التي تتفاعل وتؤثّر وتشكّل حياة الشعب وتمهد له بسلاسة طريق النماء والتطور والعيش في أمان، والنقيض بعدم تمكّنها من الفوز هو أن تَبقَى نشطة في مقاعد المعارضة بحسبان أن معارضتها إنما هي تقييم وتقويم تجربتها وصقل خطابها رؤية ومضمون وبرنامج، والرقابة الدائمة على أداء غريمها، فهي في حقيقة الأمر تمثّل حكومة في الظل. هذه الممارسة لا تستوي في ظل اضطراب أو فراغ دستوري أو اختلال منهجي وتخبّط تنظيمي كالذي ظللنا نعيش فيه منذ الاستقلال، فالحالة السودانية تعبّر بوضوح عن حالة اضطراب دستوري دائم، تنتقل فيها الدولة من دستور انتقالي إلى دستور انتقالي آخر، بينما يفعل التناقض والتناطح فعلهما في إبطاء الانطلاق وتعرية الممارسة وتقزيم النتائج.

عَرفتْ الحزبية طريقها إلى ساحة العمل العام في السودان منذ ما يقل عن القرن بربعه تقريباً، ورغم هذه المدة التي لا تُعتبر قليلة، إلا أنه لم يتهيأ لها حرية الممارسة المبرأة من الرقابة إلا بعد خروج المستعمر، كما لم تجد هذه الأحزاب فرصة الممارسة في مناخ تعددي معافىً إلا في آماد وجيزة لم تتجاوز ١١ عاماً متقطّعة هي فترات الديمقراطية الثلاث (١٩٥٣-١٩٥٨، ١٩٦٦-١٩٦٩، ١٩٨٦-١٩٨٩)، وهي مدة لا يمكن سوى أن نطلق عليها أنها فترات نفضٍ للغبار وإعادة لترتيب وضخ للدينامية في مفاصل الأحزاب بعد أن أقعد بها حُجّاب الدكتاتورية وحُرّاس الشمولية منذ لحظات صباها، فلم تجد الفرصة لتشب ويقوَى عودها. بيد أن بعض الأحزاب تاهت بالمشاركة فيما اعتقدت بأنها ستجده من فرصة للعمل بصمت في وهاد تلك الدكتاتوريات والشموليات بنوايا متعددة، منها ما أسمته بالتغيير من الداخل أو استغلال الدكتاتورية لتمكين برنامج الحزب، أو بدافع الهروب من القمع والقهر والإقصاء الذي تعرضت له، إلا أن ذلك لم يزدها إلا خسارا، وفي قراءتنا لكل ذلك لا ينبغي أن نتغافل عن عامل مهم هو طغيان

موروث السرد التاريخي الشائه في بناء وجدانيات النُخب التي نشأت بعد الرعيل الأول من مغادرة الاستعمار من الذين يمارسون العمل السياسي في تلك الأحزاب، سواء في مراكز القيادة أو غيرها، وكذلك أولئك الطامعين الذين يشكّلون طابوراً موازياً بالبزّات العسكرية في انتظار الفرصة السانحة للانقضاض على السلطة، وكِلا المجموعتين يتأثران بضعف البنيات الفكرية التي يقوم عليها العمل التنظيمي الحزبي بما يفاقم حدة وطغيان ذلك الموروث التاريخي الشائه.

تنقسم الأحزاب السودانية إلى أربعه مجموعات غاية في الوضوح من حيث الهيكل الفكري والرؤية السياسية، فهناك مجموعة الأحزاب التي تُسمّى أحزاباً تقليدية، ولعل مذهب الذين أطلقوا هذا المسمّى ربما كان مقصدهم هو دمغ هذه الأحزاب بصفة تنم عن الجمود إذا اعتبرنا التقليدية هي أقرب إلى المحافظة، وأن منطق الواقع العصري المائل إلى اعتماد الممارسة معياراً للتفسير يجنح إلى تفسير المحافظة على أنها جمود وعجز عن المواكبة أكثر منه تمسكاً بقيم أو مُثل أو مبادئ بعينها، وواقع المعايشة يقودنا إلى خلاصات واضحة المعالم في أن تلك الأحزاب قد قلّصت مساحة القدرة على إنتاج قيادات قادرة على تفعيل آلية التبادل في المراكز القيادة العليا فيها ولا سيما في منصب الرئيس، وأبقت على مضامين تتيح للرئيس أن يُفعّل الديمقراطية قولا وأن يكون محصّناً وبمنأى عن أي مضمون في الفعل والممارسة لا سيما فيما يتعلق بتحديد مدد البقاء على قمة القيادة أو الانصياع له، وعَمَدت أيضاً إلى الجمع بين القيادة السياسية والزعامة الطائفية كما لو كان الاثنان توأم سيامي لا يُقبل الفصل بينهما في مُتنافرة لما ينبغي، وهو في الواقع ربما يفسّر مضمون واحد هو اعتمد البقاء على قمة القيادة السياسية في الحزب بقوة وتأثيرات الروحانية الطائفية المتجسّدة في زعامتها، وهو ما يفسّر أيضاً الإصرار على تجسيد القيادة السياسية والطائفية في شخص واحد، لذلك لم تتمكن هذه الأحزاب من الانعتاق من صفة التقليدية التي تُصفُ بها لا سيما في شقّها السالب، وظلّت مكبّلة بها فلم تتمكن من التوغل في قلوب وعقول الأجيال الشابة بشكل يتناسب مع عمرها المديد، لأنها أبقت على منهج تغذية لسطوة الروحانية للأجيال المعاصرة بوسائل وآليات كانت صالحة لأجيال ماضية. وحتى إذا تمكّنت من ولوج دواخل البعض منهم وأَسَرتها فذلك لا ريب قد حدث بشق الأنفس وطول عناء.

أما المجموعة الثانية فهي الأحزاب العقائدية أو الأيدلوجية وهي أحزاب تتبنى فكراً يسارياً بكل مسافاته من أدناه إلى أقصاه ويتقدم هذه المجموعة الحزب الشيوعي، وفي

هذا الاتجاه حَري بنا أن نُعطي بعض الخلاصات للتجربة اليسارية في السودان، فهي تجربة انطلقت في خطابها على اعتماد التمكّن من رصانة الخطاب فكراً وبياناً حتى تستطيع أن تقتحم حصون الواقع الفكري للشعب السوداني الملتحف ببردة عقائدية فيها الإسلامي والمسيحي والمعتقد العرفي، ولما كان الخطاب اليساري قد انطلق بكوادر تمكّنت من صقل قدراتها بالمعرفة الغزيرة منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، فقد كانت قادرة على تحقيق اختراقات بيّنة في أوساط الشباب على مستوى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، يساعدهم في ذلك توهّج اليسار في مركز قيادته الإتحاد السوفيتي آنذاك والدول المتمحورة حوله بدغدغة الشعوب الكادحة، لكن أكبر مسالب اليسار السوداني هو أنه لم يستنبط منهجاً قادراً على تطويع الفكر الشيوعي والاشتراكي ليكون قادراً على استيعاب الواقع الإرثي للبُردة العقائدية للمجتمع السوداني بحيث يتمكن من إنتاج فكر اشتراكي مُسودن ومُحصّن ومرتبط بالوطن أو قادر على الانصهار مع المجتمعات المحلية ومن ثم يملك عناصر البقاء والتطور حتى إذا تعرّض مركز الإشعاع الشيوعي لهزة أو تراجع أو انحسار كما هو الحال بعد ما آل إليه الإتحاد السوفيتي والمشروع الشيوعي من شبه انهيار تام. المسلب الثاني هو أن اليسار السوداني واعتقاداً منه في أن واحدة من مداخل الولوج إلى قلوب وعقول الشباب أو ما اعتقدته من الوسائل الناجعة هي محاولة احتكار أجواء البهجة القائمة على الحفلات وتوابعها في متنافرة اجتماعية اعتقد بأنه بذلك يمكن أن ينشئ متناغمة اجتماعية بلون وطعم حصري يخلخل به بعضاً من أجواء الطائفية في المجتمع، ودمغ مثل ذلك المناخ بأنه نهج تقدّمي بحت وحصري يملك هو ناصيته، وبالتالي اندفع في محاولة لإضفاء ذلك المناخ بما يجعله إحدى الوسائل الدائمة، وبأن الاستقطاب عبره أقصر طريق إلى بداية تهيئة المُستَقْطب لتلقّي جرعات الغذاء الفكري اليساري، لكن فات على اليسار أن اندفاع الشباب مع ذلك المناخ يحكمه بُعد فسيولوجي يفرز منثور عاطفي بعيد عن الفكر والأيدلوجية والسياسة ويستوي فيه كل الشباب ولكن سرعان ما ينحسر بعد تخطّيه مرحلة سنّية محددة نستطيع أن نطلق عليها زلازل المراهقة وموجاتها الارتدادية التي تستمر أحياناً إلى ما بعد تجاوز الشباب سن الخامسة والعشرين، والمحصلة أن اليسار الذي اشتهر بجيل من القيادات المتمكنة حتى السبعينيات رغم قلة العدد، أصبح فجأة بعد رحيل ثلة من ذلك الجيل، غير قادر على مواكبة التوهج الفكري بنفس عنفوانه واشعائه، أو على الأقل أضحى أدنى عطاءً وتمدداً، ولكن بالتأكيد

لا يعود ذلك إلى عدم تواصل الأجيال المتمكّنة فحسب بل أيضاً إلى غياب المشروع الفكري اليساري المسودن والمُستوعِب لحقيقة الموروث الثقافي الأكثر خصوصية للشعب السوداني، ذلك الموروث الذي يتأثر بالعقائد الدينية والوقائع العرفية والمزاهدة الطائفية التي تتدثر بها شرائحه.

ونواصل ضمن المجموعة الثانية وهي الأحزاب العقائدية فنشير إلى تلك التي تتبنى فكراً يمينياً على الامتداد بين اعتداله وتطرفه، وتمثّل الجبهة الإسلامية القومية رأس الرمح لهذه المجموعة رغم تحوّرها اسما وجسماً في أكثر من ماعون وعبر أكثر من زمان وضمن الأنظمة المتداولة، هذه المجموعة من الأحزاب وطوال مسيرتها الفكرية في الساحة السودانية لم يغب عن قرارة نفسها مشروع التمكين والاستحواذ والأحادية، وهي في طريقها لتحقيق ذلك اعتمدت الخطاب الديني العاطفي بشكل مكثّف للاستقطاب في أوساط الشباب، وبنت إستراتيجيتها على وراثة الولاء من جيل الآباء الذي كان هواه لأحد الطائفتين والحزبين التقليديين بجانب الولاء الاجتماعي للكيانات الأهلية، إلى جيل الشباب بتشويه الموروث وإظهاره بالجمود والعجز وعدم المواكبة، وهنا فقد دغدغت الأحزاب العقائدية اليمينية بقدر كبير رغائب الطامحين ممن تستقطبهم بمشروع التمكين الذي هو في الواقع إثراء وجاه بغض النظر عن تداعياته على الدولة حيث أن المشروع لم يكن ليضع الدولة أولاً وإنما وضع الحزب أولاً، وحتى يتحقق كل ذلك فقد كانت أقرب الطرق هي الاستيلاء على السلطة وفرض الوصاية وليس استسلام السلطة لها عبر قوة الحجة والفكر والبرنامج في ميدان التنافس المشروع ديمقراطيا والمفتوح مبادئياً، والذي سقطت في اختباراته مراراً لضعف القدرة على بلورة مشروع وبرنامج دولة رغم توفر الأرصية من حيث الموروث العقائدي للشعب.

أما المجموعة الثالثة فهي الأحزاب التي يُطلق عليها الأحزاب الليبرالية ومنها ما هو متطرف في رؤيته الليبرالية بما يُفهم عند الكثيرين بأن ذلك ربما لا يتوافق واقعياً مع المجتمع الذي تنشط وتعمل فيه، ومنها ما هو معتدل في تبنّي الليبرالية وفق محاذير وحدود، بيد أن الليبرالية نهج تنهل منه أيضاً الأحزاب غير العقائدية بقدر، وقد عجزت هذه المجموعة عن أن تصبغ نفسها بلون فكري محدد وتاهت في دهاليز المفردة الليبرالية وباتت مقيّدة بها، يشد كل مهما وثاق الآخر ليس بالثراء الفكري ولكن بجموده. وأخيراً المجموعة الرابعة وهي الأحزاب الشمولية التي أسستها الحكومات الدكتاتورية، وهي أحزاب تستمد بقائها من لسلطة الحاكمة وبدونها تموت، هي تماماً

كالأسماك خُلقت لتعيش حية في الماء وإذا ما جفّت المياه أو تبخّرت ماتت، والسلطة هي الماء بالنسبة لها، وقد لا يستقيم أن تُسمّىَ أحزاباً حيث أن العرف هو أن تكوين الحزب يسبق تولّي السلطة وليس العكس، ولأنها نشأت كذلك أصبحت تتهاوى مع تهاوِي السلطة التي أنشأتها، وهو مآل طبيعي، حيث لدينا مثال الإتحاد الاشتراكي أو تحالف قوى الشعب العاملة أيام حكومة الرئيس الأسبق الراحل المشير جعفر النميري وكيف كانت سطوته وإعلامه عندما كانت السلطة عباءته، فلما كشفت انتفاضة أبريل حجابه تهاوى ولا يكاد يُرى أو يُسمع عنه إلا لماماً. كما أن تجربة الحزب الوطني في نظام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك في مصر مثال آخر، وأيضاً حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس بعد انهيار حكومة الرئيس زين العابدين بن علي، بل أن الأمثلة في العالم على قدر ما تستوعب الأوعية الناشدة، وليس المؤتمر الوطني في السودان ببعيد من ذلك لطالما كانت التنشئة مؤسسة على جرف هار، وعندما تغيب السلطة حتماً سيغيب نجمها، وعلى أي حال كل الأحزاب التي نشأت على يد السلطة لم تنظر أبداً إلى يوم يمكن أن تفقد فيه مظلّة السلطة إلا من خلال منظار الرخم وهي تتكالب على قصّعة، فلما قضت أوطارها ونهشت أوصالها ولم يعد هناك إرباً يُغريها، تفرّقت وتركت الهيكل يتهاوى وينـدثر، ولم تكن تعلم أن الاندثار سيبقى طريدها، وبالتالي لم تستثمر الفرصة لتبني علاقة قوية مع الشعب وتؤمّن رصيداً جماهيرياً قائماً على مبادئ أو على تنمية وتطرير، وإنما سعت إلى بناء علاقة قائمة على سائد ومُستَعبد وآمر ومُنفّذ، وقوي وضعيف، وآكل ومأكول، والحقيقة أن فاقد الشيء لا يعطيه.

في ظل غياب الأرضية المشتركة لتعريف هوية الأمّة، الشيء الذي تبعه عدم استنباط إطار ونظام سياسي متوافق عليه، أصبح كل حزب ينطلق من أرضية متنافرة مع الآخر وبدت الخطوط متقاطعة بعُقدِها، ولم تعد هناك قواسم مشتركة تتآزر وإنما أضحت هناك مناكرة تتعاذر ومسالب تؤثّر وهو الأمر الذي كبّل فاعلية التعددية وأطلق العنان لعربدة الدكتاتورية والشمولية. لكن واقع حال هذه الأحزاب يؤكّد وكأنه بينها وبين تجديد القيادات قطيعة، أو كأن قياداتها التاريخية مع حفظ حقها في جهودها لبناء تلك الأحزاب ما زالت رغم فعل الدهر بما هو فطري في ضرورة تقدّمها في العمر ومع دعواتنا لهم بطول العمر إلا أنهم ما زالوا يتشبّثون بالقيادة وكأن لسان حالهم يقول لم نهنأ بها بعد ضمن نطاق الدوّلة أو السلطة.

لا يمكننا عقد محاكمات أدبية وسياسية لدور هذه الأحزاب في النتائج السالبة التي

آلت إليها الدولة السودانية المعاصرة إلا بالقدر الذي شارك فيه كل حزب سواء في السلطة أو المعارضة، ولا نملك الأحقّية في ذلك إلا بقدر ما نزن فيه بالقسطاس كأفراد من الشعب، وندلوا فيه بدلائنا كشأن عام حين يُطرح في منتدى تشاركي، أما فترات الحكم الدكتاتوري والشمولي فإن زر الأحزاب أو التنظيمات التي وظّفت نفسها لخدمة تلك الحكومات لا بد أن يترسّخ تواجدها في أذهان الشعب بقدر مساهمتها في إذلاله ولا أقول معاناته لأن الأولى كانت دائماً أطغى، ومثل ذلك التواجد ليس سوى محاكمة خامدة لكنها بلا شك ستكون حارقة لتلك الأحزاب في أي اختبار انتخابي حقيقي.

عندما نتعمّق في حقيقة الرؤى السياسية التي تتبناها الأحزاب، فالقياس لمدى قدرتها على التفاعل مع طموحات الشعب ينعكس في مدى قدرتها على تضخيم وحفز وشحن نبض الشارع بدينامية مقاومة ثابتة ودائمة ومؤثّرة على الدكتاتوريات والشموليات وذلك إما بإجبارها على تغيير سلوكياتها وتماهيها تدريجياً مع مقتضيات التعددية أو بإسقاطها، وهو الاختبار الذي لم تنجح فيه بعد، ولا يستقيم القول أن انتفاضتي أكتوبر ١٩٦٤م وأبريل ١٩٨٥م هي من صنع كامل للأحزاب، موقفها يومذاك أقرب في وصفه من موقف أحزاب اللقاء المشترك من ثورة الشباب اليمني اليوم، بيد أن النذر اليسير من ذلك قد تلاشى مع الزمن، ولعله من المنطق أن تكتسب الأحزاب إيجابيات في تجربتها الذاتية ولا سيما في البناء الفكري لدى منسوبيها غير أن الزمن لم يصقل ذهنيتها الفكرية ولم يرتّب بنيتها التنظيمية ولم يطوّر خطابها الاستقطابي وإنما بدت وكأنها هَرِمت. ولا يذهبن البعض إلى التبرير الكامل بأن الدكتاتوريات لم تتح لها مناخاً للنمو، لأن التجربة التخمينية برغم تحفّظنا على الكثير فيها إلا أنها كانت تحت نظام أعرق دكتاتورية وأشدّ بأساً وقوة وأعمق تجربة في الشمولية ومع ذلك نمت التخمينية وترعرعت في نفوس الشيب والشباب معاً إلى أن أطاحت بالنظام الإمبراطوري الفارسي وكان حينها الإمام الخميني نفسه خارج إيران، ومع تحفّظنا على كل ذلك فإننا هنا نورد المثال من زاويته التي نقصدها وليس تسويقاً له لأننا نختلف معه في الكثير من المبادئ. إذن العِلّة تكمن في غياب المضمون في الرؤية التي تُعالج الإشكاليات التي تُعقّد حياة الشعب وتطور الوطن، وانعدام سحر البيان وضعف منظومة وهيكل البنيان وفي اختلال بلاغة الخطاب الإستقطابي.

في ظل هذا الواقع الحزبي الذي يمكن أن نقول أن الاهتراء يفعل فعله فيه بهدوء، لا

بد أن يستأسد الحزب الذي نبت وترعرع في إبط السلطة، وأن يستأسد ويعلو خواره، وهو خوار أشبه بذلك الذي صدر عن عجل السامري، يبدو بروح ولا يعدو كونه خوار صادر عن تجويف خاوي في جماد. الشعب السوداني الآن ينطبق عليه حال الشعوب التي نشأت تحت وطأة حكومات شمولية أحادية القرار لا يمكن لنهج تفكيرها إلا أن يتأثر بنهج الشمولية، لأنها تترجم تراكمات الثقافة التي نشأت عليها، أي ثقافة تعظيم الرئيس الفرد، الشعوب التي تتربى على ثقافة الشمولية تختزل الوطن والشعب والدولة كلها في شخص فرد، وتواصل دفاعها عن الفرد تحت عدة أسباب، فإما مقهورة بالخوف أو مغسولة الدماغ ومغيّبة بتراكم التنشئة والتوجيه المعنوي او تقرباً للحصول على منافع ذاتيه أو لدرء الشر عن نفسها، وهي حالة تقتضي من الأحزاب أن تُبدع في صياغة ثقافة سياسية مغايرة تنزع تلك السوأة وتعيد الأدمغة إلى السويّة باستثارتها. ضرورة وحتمية التعافي يجب أن تكون الشاحذ لهمم قيادات هذه الأحزاب في أن تبدأ بهزّات عنيفة بداخلها لتجدد أنسجتها وتصقل مفاصلها التنظيمية وتقوّي رؤاها، وتقرأ حركة الشباب وطموحاتهم ثم تصمم خطاباتها الاستقطابية بما يستوعب تلك الطموحات ويُرسي فعال الانتقال، وفوق ذلك تكون قادرة على تقديم التضحيات من أجل التغيير، ليس كافياً العزف على تاريخ مضى من التضحيات المدثّرة غالباً بأثواب فردية، فكما لم يتوقف الزمن فإن الباطل ممثلاً في الطامعين من متسلطي السلطة ومحتكريها لن يتوقفوا، وستتواصل محاولات الاستيلاء على السلطة في الوطن بغير تفويض الشعب سواء عبر الانقلابات العسكرية أو الثورات المسلّحة أو غيرها، وكلها واقع أفرزته ضرورات متراكمة لا يمكن إقامة اعوجاجها إلا بأحزاب قوية تملك رؤية معاصرة وتمارس السياسة من منطلق الواقعية، وتستطيع أن تُشرِّب منسوبيها مبادئ الديمقراطية ومناهجها ووسائل الدفاع عنها، وهذا بالتالي يفرض أن يتسارع الإصلاح داخل الأحزاب وأن يتصاعد ويتسابق نضالها وتضحياتها، بل ينبغي أن تكون قادرة على الإبداع في استنباط الوسائل والآليات بأفضل مما كان سابقاً، وإلا وُصِمت بأنها أضحت أحزاباً عاقرة وبالتالي ستبقى بائرة وسيبحث الشعب عن أحزاب جديدة يتزاوج معها.

قساوة الحقائق

يقولون دائماً أن الحقيقة مرّة ولعل ذلك كناية على أن القبول بها مِن قِبل الذين تمسّهم بشكل مباشر وسالب أمر غاية في الاستعصاء، وقد جاء القول تشبيهاً كما لو كان طعماً لأكل أو مشروب درج الناس على استطعام الحلو منه وبغضان المر وإرجاعه أو

على الأقل عدم استحسانه طواعية. لا أجزم ولكن هناك الكثير من الحقائق التي أوردناها مباشرة سواء بدلائلها الموثّقة كتابة أو القولية أو التاريخية أو الفعلية أو المعايشة، وهناك من الحقائق ما جاء من خلال التحليل والاستنباط والاستنتاج وغير ذلك من وسائل التحقق، وهناك غير كل ذلك، وبخلاف الحقائق الدامغة فلا أجزم بأنني الأصح في تحليلاتي واستنتاجاتي واستنباطاتي إلا بقدر ما يكون منها مدعوماً بالعوامل والمعايير أو ما تؤكّده النتائج المستمدّة من التجارب والحقائق الواقعة، وهو ما نأمله. إن هذا الوطن يمر بمنعطف أكثر من خطير في مسيرة وحدته الوطنية، وقد شاركنا جميعاً في تشكيل تعرجات وتضاريس هذا المنعطف الخطير المهدد لبقاء واستمرار الوحدة الوطنية فيه، لا استثناء لأحد، بالطبع نتفاوت أفراداً وجماعات وتنظيمات في حجم المساهمة السالبة في كل ذلك لكننا ينبغي إذا أردنا أن ننتشله من وهدته أن نعترف بكل ذلك، والاعتراف لا يتم في فراغ وإنما يصحبه كشف للحقائق وقولها مجرّدة وتحديد مكامنها وأصولها وفاعليها بغرض المعالجة الناجعة، وقد أردت للكثير من تلك الحقائق أن تكون مجرّدة وبقول مبين يفهمه كل من يقرؤه دون تورية، وهي موجعة لكل نفس ساهمت بذَرّةٍ من نوايا أو قول أو فعل في إيصال الوطن لهذا الدرك الخطير، في عصر تتسابق فيه الشعوب على مضمار التطور والنماء والتحضّر، ولا يمكن معالجة الأخطاء دون الاعتراف بها والكشف عنها، قد ينعكس الاستياء والإحباط عند الكثيرين لما آلت إليه النتائج في هذا الوطن، ذلك ليس كشفاً لحقائق الأخطاء ذلك إحساس بأن ثمة أخطاء قادت إلى هذه النتائج، ولن يؤخذ الإحساس كمصدر لبناء المعالجات ولكن يؤخذ كمؤشّر ومنبّه بأن ثمة انحرافًا في المسيرة، والمسيرة المنحرفة قد تنتهي إلى توهان أو إلى دمار، وأن في أفضل حالاتها قد تبلغ منتهاها بعد عناء وطول مسير يكون الغير فيها قد انتقل إلى مراحل أبعد.

إذاً في هذه المرحلة الحساسة لما أسميته دارفور وأزمة الدولة في السودان، أستطيع أن أقول أن الحقائق والمعطيات قد قفزت على الكثير من نماذج المعالجات التي كانت في حقب سابقة أكثر ملائمة لإنهاء الأزمة لكنها لم تتم، ونحن هنا وقد تراكمت وترحّلت الأزمات وترهّلت لدينا في الوطن، وذلك أشبه بحالة موازنة مالية يتم فيها ترحيل بعض البنود للأعوام التي تلي لعدم التنفيذ لنقص في التمويل من عام لآخر حتى بلغنا مرحلة يمكن أن نسمّيها كما لو كنا في وطن الأزمات المرحّلة. إذاً نحن أمام حالة مزدوجة نحتاج فيها إلى معالجة الأزمات المرحّلة والمتراكمة بفعل التجاهل أو التغافل وتلك

المنتجة حديثاً. هنا أجد نفسي أشوق إلى زرع الطمأنينة في النفوس أكثر منه بث الرعب فيها، فالمجتمع السوداني أو هذه الأمّة التي ما زالت في جموع مصفوفة للتشكيل وأعني هنا المجموعات المتنوّعة عطفاً على جهوياتها وإثنياتها وقبائلها وثقافاتها ولغاتها ودياناتها لهي في حاجة إلى طمأنينة تُبقيها في تلك المجموعات ثم تحفّزها حتى تنتقل إلى مرحلة التمازج ثم التصاهر الذي ببلوغه يمكننا أن نهنأ بأمّة اكتملت عوامل هويتها ولن يجنح أي صوت فيها إلى التغريد بلحن مغاير، بل إذا عزلت أي ذرّة من صهارة وناتج ذلك الفلز ووضعتها منفردة فإنه لن يكون لها لون مختلف عن الصهارة والفلز نفسه.

ظلّت تراكمات الهيكلة الخاطئة للدولة السودانية منذ الاستقلال، تزداد كثافة ومتانة في تأثيرها السالب على وحدة الوطن، وكان أن بلغت تلك التأثيرات أوجها في اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في نيفاشا - كينيا، حيث اشتمل على تقرير المصير للجنوب، ولم تُجْدِ الجهود التي بُذلت خلال الفترة الانتقالية ٢٠٠٥م - ٢٠١٠م والتي منحتها الاتفاقية للأطراف في العمل على تغليب خيار الوحدة، لم تُجْدِ في إنتاج وإضفاء مناخ جاذب للوحدة، وبدا وكأن خيار الانفصال هو الذي كان يخيّم ويهيمن على الساحة، وذلك أمر حزين. لا شك أن مسبباته كثيرة وقد تناولت التحليلات بعض تلك الأسباب كما أشرت له في فقرات سابقة، لكننا هنا معنيون بالنتيجة النهائية التي بدت ملامحها بوضوح منذ اليوم الأول لإدراج ذلك الحق في الاتفاقية كنتيجة حتمية لما بلغه المواطنون من الجنوب من قناعة بأن الشمال لا يريد أن يغيّر من سلوكه، وبالتالي اكتملت فصوله بالنتيجة التي أفرزها الاستفتاء الذي تم إجراؤه في التاسع من يناير ٢٠١١م. كل فرد يرى أنه من دعاة الوحدة سواء من الشمال أو من الجنوب لا شك سيجد أن حزنه قد اصطدم بحقيقة غياب إرادة الوحدة المتكافئة لدى نخب المؤتمر الوطني ومن ثم فقد انقلب ذلك الحزن إلى نظيره لكن في صمت.

دارفور وأزمة الدولة في السودان ليست استثناءً من ذلك، فهي فرع من تلك النبتة الخاطئة لهيكلة الدولة السودانية، والتي أضحت شجرة راسخة وضاربة الجذور، وأن اجتثاثها سيكون دونه إراقة المُهج والعرق، بل والدماء كما حدث، ولكن قبل كل ذلك كنا في حاجة إلى عصارة فكرنا وإبداعاتنا لإنتاج المعالجات السلسة. هذه الأزمة صادفت هواها في التوقيت، وهو هوى لا يمكن لما نتج عنه مؤخّراً من تصعيد متنامي أن يُلقَى باللوم فيه على الحركات الثورية المسلّحة في دارفور، ولا على المجتمع الدولي، ولكن اللوم بالدرجة الأولى يجب أن تتحمله حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس عمر البشير

والتي تملك كل شيء وكان بمقدورها أن تتجاوز ذلك بالمعالجة المبكّرة للأزمة قبل أن تستفحل، لا سيما وهي قد خاضت تجربة مع الجنوب امتدت لعشرين سنة وأكثر. ليس من قيمة أبخس لوحدة الوطن وأرواح بنيه حين يوضعوا على ميزان مخايرة، في كفّتها الأخرى بعضاً من السلطة وقليل من الثروة. ذلك أن قيمة الوطن هي من قيمة المواطن في نفسه، وقيمته لأخيه المواطن الآخر، ولا يتأتى لفهم بهذا العمق أن يترسّخ ويتم توارثه من جيل إلى آخر إذا كانت البذرة في الأصل فاسدة، ونحن حينئذ أحوج ما نكون للبحث عن بذرة محسّنة نحصّنها قبل أن نستزرعها لتنبت ونرعاها لتُثمر.

المدخل الجديد للمعالجة يقوم على تحديد أدق للهدف السامي، وتسمية جليّة للهدف المرحلي، وتوصيف صحيح للأسباب، وترتيب أمثل للمسئوليات، وعلى إبراز أوضح للحقائق، واستيعاب أشمل للأدوار، وتعامل سلس مع المصالح المتشابكة للأطراف المحلية والقومية والإقليمية والدولية. وهذا بالطبع يقتضي أن نُسمّي الهدف السامي والأهداف المرحلية، وأن نُعرّف المسؤوليات والحقائق والأدوار والمصالح وبالطبع الأطراف ولو بقدر مختصر.

الهدف المرحلي

النجاح في بلوغ حسم عسكري لأي طرف من الأطراف في معركة أو مجموعة معارك ليس نصراً في هذه الأزمة، ذلك فقط يقودنا إلى أن نجعل النار تخمد وتخبو ولكن لم ولن نطفئها، وبالتالي فالوصول إلى اتفاقيات مع بعض الأطراف ما هي إلا درجة من درجات الخبو للنار فحسب، هل نحن نبحث عن ذلك؟ بالطبع لا، إذاً بحثنا يجب أن يضع نصب عينيه تحقيق الهدف المرحلي وهو السلام العادل والشامل والدائم، وذلك لا يمكن بلوغه إلا بإطفاء النار بشكل نهائي، وهذا هو ما نسمّيه الهدف المرحلي، وبالطبع ذلك لا يمكن أن يتأتى إلا باستصحاب جميع الأطراف، وجميع الأطراف هنا تعني العوامل المؤثّرة وفي مقدمة ذلك الحركات الثورية، بيد أن الاستصحاب نفسه لا ينبغي أن يُفهم في سياقه الحَرفي، وإنما في مضمونه التفاعلي.

الهدف السامي

إذا بلغنا السلام العادل والشامل والدائم وهو ما أسميناه الهدف المرحلي، هذا يعني أننا نضع خطانا على أعتاب وسلّم الهدف السامي وهو الحفاظ على وحدة الوطن بطواعية شعبه والعمل على تنميته وتطوره، ذلك يتأتى فقط عندما ينعكس تنوع الشعب

في هيكلية الدولة السودانية وفي مراكز اتخاذ القرار وفي عدالة توزيع الثروة قناعة متبادلة بين أبناء الشعب تنبع من إدراك عميق بأن الجميع يحتاجون إلى بعضهم البعض وبالتالي ينبغي عليهم أن يحترموا بعضهم البعض، كيفما كانت الوسائل والآليات والمعادلات وأصوبها تلك التي تعتمد التنافس الحزبي المعافى في مناخ ديمقراطي، وأنّى كان شكل التبادل وأقومها التبادل السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة.

الأسباب

لا يمكن الوصول إلى معالجة ناجعة لأي أزمة دون تحديد أسباب اندلاعها تحديداً صائباً، فالانطلاق من أسباب خاطئة لا يقود إلا إلى معالجات خاطئة، ولا تقود المعالجات الخاطئة إلا إلى تضخيم للأزمة وترّهلها وترحيلها ومن ثم تعقيدها، فهي تماماً كمعالجة مرض ما بدواء خاطئ. من هنا يمكننا أن نقول بأن الأسباب الأساسية لما نطلق عليه دارفور وأزمة الدولة في السودان هي:

١- الحرمان من التشارك العادل في السلطة ومراكز اتخاذ القرار في هيكلية الدولة السودانية منذ الاستقلال، وبشكل ظاهره راتب وباطنه مرتّب ومقصود بسبب الإصرار على الاحتكار.

٢- التوزيع المخل للثروة مما جعل إقليم دارفور خارج دائرة التنمية مقارنة بنظرائه، رغم أنه ظلّ لعقود أحد الركائز الأساسية للإيراد القومي العام للدولة بما كان ينتجه الناس تقليدياً ويتم تصديره، ورغم ما يزخر به من موارد طبيعية ثرّة ما زالت بِكْرةً.

فالحرب بين الحركات الثورية المسلّحة والحكومة ومليشياتها، والاحتكاكات القبلية الليّنة والخشنة، والزحف الصحراوي، ونقص المراعي والتدهور البيئي، وتدخلات المحيط الإقليمي والدولي، ليست سوى إفرازات وتداعيات للسببين الرئيسيين. إذاً فالمعالجة يجب أن تأخذ مسارين اثنين. المسار الأول يُعنىَ بالبدء في معالجة السببين الرئيسيين، وهو مسار يتطلب معالجات آنية ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، وبتحقيق المعالجات الآنية، نكون قد أرسينا دعائم إيقاف المزيد من الإفرازات والتداعيات، ونبدأ في معالجة الإفرازات والتداعيات القائمة. وبتحقيق مرحلة المعالجة متوسطة المدى، نكون قد أكملنا وقف الإفرازات القائمة باستكمال مداواتها. أما المعالجة طويلة المدى فهي للقضاء على أسباب الأزمة وبالتالي تحقيق الهدف السامي الذي هو أولاً وأخيراً وطن يكون فيه الشعب كله سيّداً وينال الجميع فيه الحقوق

والواجبات بمعيار متكافئ في ظل مناخ تنافسي عادل.

الترتيب الأمثل للأولويات والمسؤوليات

دارفور وأزمة الدولة في السودان مشكلة ما كان لها أن تتفاقم لو أن النخب السودانية باختلاف مشاربها الحزبية والجهوية والاثنية والقبلية والدينية قد عملت على الوصول إلى تعريف متوافق عليه لهوية الأمّة وأنتجت دستوراً دائماً لحماية وترسيخ ذلك التعريف، واجتهدت وأبدعت في كيفية إدارة التنوّع الذي يزخر به المجتمع السوداني، وسعت إلى تمازج ذلك التنوع والانتقال به إلى مرحلة التصاهر وإقامة دولة تفرض الواجبات وتفي بالحقوق على نحو عادل، وتتبادل السلطة فيها وعبر نظام ديمقراطي بتعددية أحزاب سياسية لها رؤى وبرامج، وتقدّم الخيار من بين نُخبها لتولّي المسؤولية وفق معايير ليس من بينها الإثن ولا القبيلة ولا الجهة ولا الدين ولا الجنس، ولم يكن ذلك ليتأتى وتاريخ الوطن مزيف، وتلقين الأجيال يتم من خلال ذلك التاريخ المزيف حتى بلغنا مرحلة أنتجنا فيها لوبي ناعم بلا حدود وغاشم بلا وازع، قفز إلى السلطة فحوّل الدولة والوطن إلى ملكية حصرية وتشبّث بتلابيب العباد فلا تعجبه الأنفس المرتاحة وإنما يريدها أنفساً مدفونة أو نوّاحة، وكثيراً ما يكون الناس في حيرة أن يجدوا له إسماً يتوافق مع أفعاله.

في ظل تفاقم الأزمة وطغيان الظلم لا يمكن الحديث عن معالجات ناعمة لا يتألم لها البعض، ليس من الحكمة أن نتحدث مع الجائع لنقول له بأننا بصدد طحن الغلال ثم نعجنه ونخبزه لنصنع لك الخبز فانتظر، لن يفهم ذلك الحديث حتى وإن تلقّفه أذنه، سيلتهم الغلال ليُشبع جوعته أولاً، وإذا ما بقيَ شيء حينئذ يمكنه أن يعي الحديث أو يستعيده بمضمونه. فالوطن الآن يقف على شفا جرف هار إما أن ننقذه أو ينهار الجرف فينهار الوطن بمن فيه، ولكي ننقذه لا يمكن القول بأننا بصدد بناء حائط ساند للجرف كما يفعل المهندسون، لأن الوقت لن يمهلنا لفعل ذلك، وإنما ينبغي علينا أن نُبعِد الوطن عن الجرف أولاً، قد يجد البعض في هذا المثال التباساً في فهم كيفية إبعاد الوطن الذي هو مجسّد مادي، الوطن مجسّد مادي يتمثل في الرقعة الجغرافية بحدودها التي بدأت تتحول من خط متواصل إلى نقاط متباعدة، وهنا أيضاً نقول أن الوطن مضمون معنوي يملأ النفوس والضمائر وينعكس في المشاعر والأحاسيس والممارسات، إذا كان هذا الذي لا بد أن يعتمر دواخلنا فإن استغلاء أي ثمن في سبيله يصبح أمراً مناقضاً للمضمون المعنوي الذي نستبطنه وندّعيه، ومن هنا فإن إبعاده عن الجرف يكون

بالاصطفاف حائلين بينه وبين الجرف. لهذا أقول بأن ما ذهب إليه أهل دارفور من مطالبات هي في الواقع حقوق أصيلة لهم بتطبيق كل المعايير إنما تُقوِّمْ الاصطفاف وتقّويه أكثر، وإن النزول عند هذه الحقوق والاعتراف بها وتحقيقها على أرض الواقع لا يرتقي إلى مصاف قطرة من ذلك الثمن الذي نتحدث عن أنه لا يَغلَى على الوطن، وستبقى هذه واحدة من الأولويات ليس بحصرية جهويتها لدارفور ولكن بمضمونها وشمولها لكل الرقع الجهوية في عموم الوطن على السواء، وبمدى تأثيراتها المؤلمة على الجميع، وعندما نقول النزول عندها ينبغي ألا يَفهم النظام أننا نعطيه أحقية امتلاك الناصية من الأمور، وأن قمة السلطة التي يعتليها الآن حق حصري يجعله المُعطِي دائماً، وإنما نتعامل بواقعية ما هو قائم رغم أنه خاطئ وظرفي وبالتالي في حاجة إلى التقويم.

يجب أن ندرك أنه بالتوازي مع هذه الأولوية أن لا ننسى أن التشبّث بانتشال الدولة من براثن الأحادية في استخدام السلطة لا بد أن يمضي وبنفس الخطى والثبات. بلوغ مثل هذا المرتقى العالي والمتقدّم يقتضي قدراً كبيراً من العمل الطُمأنيني البيني، حيث أنه وخلال العقدين الأخيرين من عمر الوطن، تباعدت مكوّنات وعناصر الأمّة بأيدي السلطة التي اعتمدت وطبّقت سياسة فرّق تسد رغم توفر خيارات أكثر صِحّة في قيادة الدولة والوطن، ولأن النظام قد استنفذ كل وسائله فإنه الآن يلعب بالورقة الأخيرة وهي الجهوية، وكما يقولون رب ضارة نافعة حتى وإن ولغ الضرر من وعاء الأمة عبر أنضر مشاربه وإلى ما شاء، لكن أن يسعى النظام إلى محاولة إطالة عمره على حساب اللعب على وتر الجهوية، أي تقسيم المجتمع السوداني إلى فريقين، هما شمال وجنوب جديدين بعد انفصال الجنوب الأول، أو بمعنى آخر هامش ومهاوش أي (مُحوِّش) أو يُجبر الشعب كله أن ينقسم إلى فريقين، فريق النهب المسلّح والنهب المصلّح من جهة وأعني (الحكومة) التي تحاول دائماً أن تدمغ فريقها بأنه فريق الشمال أو مثلّث حمدي، وفريق الشعب المُسرّح والمُبرّح من جهة أخرى وهو (باقي الشعب)، إنما يضع الشعب بكل تنظيماته أمام التحدي الكبير الذي دونه الطوفان، ذلك الذي سيعصف بالوطن كما تعصف الأعاصير الراعدة بالسفينة في الليلة الظلماء في عرض البحر، تحدٍ مطلوب لتجاوزه أن يتسلّح الجميع بالقدرة على إنتاج بيئة يتنفس فيها كل طرف القدر نفسه من الطمأنينة، ويدرك أن دوره في دولة المستقبل سيبقى متكافئاً. هذا لا يتأتى تلقائياً ولا يتحقق عشوائياً، إنه من صميم استراتيجيات التحاور الاجتماعي داخل المكونات

الاجتماعية والكيانات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للمرحلة، وإنه من أوجب واجبات التنظيمات السياسية والحزبية أن تبسط له من الجهد والعمل عبر حوار عاصف لكنه منضبط وهادف حتى ينتهي إلى إجماع، أو حدوده الدنيا من التوافق على وثيقة كيف تكون عليه دولة السودان الراسخة التي نأملها لأجيالنا وللأجيال القادمة، ولا بد من رسم الأدوار والمسؤوليات للمرحلة الانتقالية بوضوح.

إن أي تفكير عميق لمعالجة أزمة الدولة في السودان لا بد أن ينطلق من حقيقة فشل المعادلة التي يدخل الجيش فيها في لسياسة فيتحول من أداء دوره كمؤسسة عسكرية ومهنية لها مهام محددة هي حماية الوطن وترابه ضد الغزاة، إلى مؤسسة إنتاج طامعين يطمحون إلى اعتلاء السلطة في الدولة من خلال استغلال القوة العسكرية لتنفيذ الانقلابات ضد خيار الشعب، وخلق دكتاتوريات ما فتئت تُضيّع على الوطن عشرات السنين من عمره وتنقله من تدهور إلى آخر. القيادات العسكرية مثلها مثل كل أبناء الوطن، إن هي رغبت في التنافس على السلطة فينبغي عليها أن تتخلى عن البزّة العسكرية أولاً وأن تتقدم بعد ذلك للتنافس على السلطة من خلال المقام المستقل أو من خلال الأحزاب القائمة ممن يرتضونها أو من خلال أحزاب جديدة ينشئونها رغبة في ارتياد المعترك السياسي والمنافسة، لكن الإبقاء على معادلة نشوة العسكر للسلطة عبر البزّة العسكرية وباستخدام القوة العسكرية التي موّلها الشعب لاستخدامها ضد الشعب، فهو أمر ينبغي أن يتم وضع نهاية له إن أردنا أن ننشئ وطن معافى سياسياً ليصبح مثله مثل الأوطان المستقرّة والمتقدمة، يكفي الوطن تجربة خمسة وأربعين عاماً من الحكم الدكتاتوري الشمولي الذي وصل إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية باستخدام الجيش ولكنه ظل تائهاً وخلق عداءً مع الشعب وأوصله إلى درك سحيق من التخلّف وانتهى إلى تقسيم البلاد وموقعها في ترتيب الدول الفاشلة الدولة الثالثة، ووضعها على شفا جرف هار، ولعلي هنا أقول أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال النص عليه في الدستور بوضوح وتفصيله في قانون دائم له من الآليات ما لا يمكن تجاوز فاعليتها ولا الإفلات من سلطانها وسطوتها بأي حال من الأحوال، وإعادة صياغة مناهج الكليات العسكرية بحيث يتم تخريج أجيال تُفرّق بين دورها العسكري المهني وتطلعاتها الذاتية في السلطة مثلها مثل أي مواطن آخر، وتدرك الطريق القويم الذي يجب عليها سلوكه لبلوغ ذلك إن هي رغبت، وهو بأي حال ليس عبر استخدام الجيش أو الانقلاب العسكري. كما لا يمكن أيضاً وبأي حال من الأحوال الحديث عن انتشال سلس للدولة والوطن من

الانزلاق نحو هاوية السقوط وما زال النظام القائم يكابر بأنه لم يبلغ مرحلة الجثوة، لا بد له أن يدرك بأنه بمكابرته وعناده إنما يقود كل ما تبقّى له من بُقيا يمكن أن يكون يوماً قابلاً للتفاعل مع الآخرين في أوعية التعددية المرتقبة والحتمية، إلى التعارك مع نفسه والانتحار، وإذ يكون الحال كذلك فهو إما أن يتعقّل من ذاته أو يتمادى فيُعقل ويُعقّل وهذا للواقع أقرب.

بعض الوثائق،،،

كلمة القائد العام لجيش تحرير السودان

الشهيد عبد الله أبكر بشر

في مؤتمر قارسلبا التشاوري ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

أحي شهداء وثوار حركة / جيش تحرير السودان، كما أحي السياسيين الذين وفدوا إلينا من كل السودان. نحن أهل دارفور عرفنا قضيتنا مؤخرا وقد قاتلنا في الجنوب ضد أهلنا باسم الدين، نأسف لذلك لأنهم مظلومون مثلنا وثوار مثلنا ويطالبون بحقوقهم مثلنا، كنا نرسل أبناءنا إلى الجهاد باسم الدين كنا نقاتل وهذه خديعة كبرى لأنهم يريدون قتل السود بالسود، ومثلما لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، فقد خدعنا مرة ولن نستغفل مرة أخرى، إن أهل الجنوب يقاتلون من أجل الحرية بغض النظر عن ديانتهم، وحتى ابنك إذا ظلمته يتمرد عليك.

وقد تكبد المؤتمرون المشارق لأجل الوصول إلينا وكل هذا يهون في سبيل الحرية، من أجل الحرية ينبغي أن نتوحد، لو لم نتحد سنفشل، نحن عسكر لسنا سياسيين، نطالب بحقوق المساكين في أي مكان، كنا رعاة حتى الأمس القريب ولكنهم اعتدوا على المواشي والوطن ولذلك أعلنا الحرب وقدناها بجدارة، لكن الحرب السياسية أقوى من حرب الميدان، لهذا يجب أن نتوحد نحن وأنتم.

هذه الثورة ليست من أجل دارفور ولكن من أجل السودان عامة، وليست حكرا لقبيلة أو جهة أو حزب ولكن من أجل المظلومين والمهمشين في كل مكان، هنالك عشرة حركات في السودان باستثناء حركة تحرير السودان، يجب أن تتوحد كل هذه الحركات في بوتقة واحدة لأن الوحدة هي سبيل الحرية.

لا يمكن أن ننال الحرية إلا إذا انتزعنا السلطة ومن يريد السلطة لا بد أن يخوض النار، أما من يريد المصلحة الشخصية، فعليه الاستسلام، وكل من يريد توحيد الشعب السوداني يجب أن يتفضل معنا، ولو كان يهوديا، قضيتنا قضية حيوية وليست قضية أديان برامج الثورة هو ما أنجزتموه في هذا المؤتمر، وما أنجزتاه في الميدان حتى الآن، الهدنة مستمرة والناحية العسكرية معروفة، أما الجناح السياسي، فكل الكوادر السياسية أنتم، مهما عملنا لا يوجد أحد خلاكم، مهما تغيرت الظروف فإن الوالد هو الوالد، المرحلة القادمة مسؤوليتكم انتم السياسيين سواء كان سلما أو حربا، نحن اتفقنا على وقف إطلاق النار و ليست صلحا، كما يشاع ولكن الكلام المكتوب لا يفيد، أثناء المعارك في الميدان، كانت التضحيات كبيرة ، الخلافات البسيطة فنيا تطرأ على أي عمل عسكري وسياسي، ولكن توقيع الهدنة، ونكن الهدنة جلب علينا الغضب واتهمنا بالخيانة والهزيمة، وذلك لأن شعبنا لم يمل القتال، ولولا صلابتي وقوتي لما دخلت الفاشر، يومها قالت الحكومة لإدريس دبي: «قريبك ده أفضل ليهو يسلم نفسه» أنا قلت لإدريس: أتركني أنا وحكومتي، لا بد أن يأتيك أحدنا شاكيا، أنا تحديت الحكومة ودخلت الفاشر، وعمر البشير اشتكى لإدريس ولم يصبر رغم أن الحرب لم تستمر إلا ثلاثة أشهر. إدريس أخي في القبيلة وعمر البشير أقرب لي من إدريس لأن جنسيتنا واحدة، أنا قلت لإدريس إذا كانت لك مساعي قبلية وأهلية وجهها للزغاوة لكن أنا قضيتي قضية وطن، قضية دولة وليس لي دخل بالقبائل.

كلكم تعرفون ما يجري في السودان، سياسات الحكومة تعتمد على المخادعة والمراوغة مثل مفتاح «الجمجم» ليس لها ثوابت، أنا إذا سلمت ووضعت السلاح فإن الحكومة لن تتركني، والمليشيات لن يتركوا أهلي. ما زالت المليشيات تقتل الأهالي والحكومة تقول إنها لن تتحمل المسؤولية ولو التزمت ببنود اتفاقية أبشي لما هاجم الجنجويد على المواطنين، أنا الآن عائد من معركة رغم أننا في هدنة، بعد الهدنة حدث اثني عشر خرقا للاتفاق، في هشابة قتل مائة وإحدى عشر شخصا، في هراسة ٣٨ مواطنا، في دونكي الحارة ٢٣ مواطنا، أثناء المعارك لم يمت شعب بهذا العدد، هذه خطة حكومية لقتل أهلنا بعصا باردة، ولهذا الهدف تسعى الحكومة للاتفاق للتوصل إلى سلام مع الجنوب لسحب قوتها إلى دارفور ولكن دون جدوى لأن جنودهم يعرفوننا جيدا. لأننا نقاتل من أجل قضية، قمنا بتسليم «٧٩» أسيرا دون مقابل لأنهم أبناء أسر سودانية لهم نساء وأطفال ونحن نحارب من أجل رفع معاناة نسائنا وأطفالنا، لهذا

سلمنا الأسرى، إبراهيم البشرى اللواء طيار سلمناه لأسرته بدون منظمات احتراما لقبائل السودان، ولكن الحكومة لها خطة مختلفة، لم تقبض الحكومة من جيش التحرير سوى أسيرا واحدا، جاء النائب الأول لرئيس الجمهورية من الخرطوم واستجوبه وقتله بنفسه. أنا لو قبضت على عثمان لسلمته للبشير من أجل أبنائه وأسرته، إن جميع الأسرى ونائب الرئيس لم يملؤوا فراغ (الشهيد محمد آدم موسى) لأنه صاحب قضية وصاحب القضية لا يعوّض.

إذا أخبرك الكذاب عن قرب مصادر المياه، عليك أن تأخذ الماء وتتبعه حتى لا تموت من العطش، وستدرك كذبه بعد قليل ولهذا وقعنا الهدنة مع الحكومة وتوقعنا خرقها منذ الأيام الأولى. موضوع ملاحق اتفاقية أبشي الآن بين أيديكم، أبناؤكم العسكريون أدوا واجبهم في الميدان وجاء دوركم أنتم السياسيون. الحكومة تظن أنها فرغت من جيش التحرير وفركت يدها، ولكن كل يوم يأتي بجديد ونحن نأتي بجديد وحتما سوف نلتقي، الحكومة تظن أنها ستلقي بنا في الهاوية ولكنها نسيت، نحن بدأنا الثورة بكلاش واحد وحققنا كل هذه الانتصارات، فما بالكم الآن ونحن أقوياء والحمد لله.

الحرب القادمة ستكون أصعب مما مضى ونحن جاهزون، خبث سياسات حكومة السودان كثيرة وفي ناس منكم كانوا جزأً من الحكومة وانضموا إلينا يمكن أن يخبروكم ولكننا جاهزون، المواطنون الذين تقتلهم الحكومة سودانيون وأهلهم هنا. ونحن سودانيون ولسنا نهب ولا لاجئين كما وصفونا، هنا مولدنا وملاعب طفولتنا في هذا الوادي الذي تجلسون فيه. لم أحلم يوما أن أكون القائد العام لجيش السودان، ولا عبد الواحد أن يكون رئيسا للسودان ولا مناوى أن يكون رئيسا للوزراء ولكن الظلم دفعنا لقيادة الثورة، وقطعا هناك من هو أفهم منا وأكثر دراية منا، فعليهم مساعدتنا ومساندتنا. دعاية الحكومة تقول أننا حركة بلا سياسيين وسنقاتلهم أو نشتريهم، ودفعت مبلغ خمسة عشر مليون دولار لاغتيالي أنا ومناوي وعبد الواحد، وهذه المبالغ كانت ستبني دارفور، كل ما دفعته الحكومة للاغتيالات أو الحروب أو الميليشيات لو تم رصدها لتنمية دارفور لاستسلمنا أنا وعبد الواحد ومناوي لأننا خرجنا للقضاء على الظلم والتخلّف والتهميش.

وأنا لست فارسا ولا سياسيا ولكن أرفض الظلم ولهذا فجرنا الثورة. بخصوص

العرب الجنجويد هم إخواننا، وأرسلنا لهم الوفود، بيني وبين كل القبائل المجاورة قسم ، أولاد تاكو، جلول، مهرية، شيخ عبد الباقي إلا قبيلة واحدة فرت منا، سألتهم إن كانوا يقاتلوننا، الحكومة وعدتهم بالمناصب، و قالت ليس لديهم أبناء متعلمون يكفون لفتح مدرسة، غدا سيفهمون قضيتهم كما فهمنا، نحن دائما نفهم متأخرين ولكن الفهم المبكر أفضل، لا تيأسوا منهم، وأصلهم، أرسلوا لهم الوفود فهم إخوانكم وسودانيون مثلكم، ومظلومون مثلكم، مساكين خدعتهم الحكومة بالسلاح والمال لأنهم لا يملكون شيئاً.

فإن كان على الرعي، فهم رعاة أكثر منا، و إن كان على الفقر فهم فقراء أكثر منا، أخبروهم بأن القتال ليس في مصلحتهم. عندما سلحتهم الحكومة ضد الزغاوة لم يحققوا نصرا، فما بالهم يقاتلون ثورة لديها أهداف وعلاقات وجيوش وعتاد. إن موت العرب ليس في مصلحتنا، بيننا وبينهم روابط مهما اختلفنا سوف نتصالح يوماً ما، حدث هذا في الماضي. بالأمس حاولوا نهب أموال من الجارة تشاد، ولكن الحكومة التشادية قتلتهم، وجردت أموالهم، هذه الخسائر لا ترضينا لأن الموتى سودانيون والمال سوداني، أما الجلابة الذين يحرشونهم فسيفرون إلى الخرطوم تاركين العرب يواجهون المصير السيئ وحدهم.

إن الوعي نصيب من العلم، اليوم جاءنا الرزيقات بلا دعوة، وكذلك الفلاته وهذا أكبر دليل على أنهم مهمشون مثلكم، تم خداعهم مثلكم، والحمد لله الوعي متزايد والثورة تتمدد. أنا قضيتي قضية حرية وحقوق ولا أرضى بظلم المساكين، وحتى لو استولت حركة تحرير السودان على الحكم وظلمت الناس، لخرجت ضدها مرة ثانية ما لم أرض بظلم إنسان أيا كان وطنه أو موقعه أو جنسه، وسنشارك العرب في حكم دارفور، وكل الفرص الأخرى، نحن نعرف من ظلمنا، الخرطوم حاولت اختراقنا وتقسيمنا إلى قبائل في أبشى وقسمونا إلى مجموعات، عبد الله أبكر، عبد الواحد، جبريل، ولكن نحن كتلة واحدة في جيش تحرير السودان. إنهم لا يعرفوننا، الآن عندي قوات في شرق السودان في الميدان، إنهم يظنون أننا نناتل من أجل الزغاوة، ولكننا نقاتل من أجل حرية السودان، صحيح الشرارة انطلقت من جبل مرة ودار ميدوب ودار زغاو، ولكنها شملت كل السودان.

الحكومة زرعت وسطنا جواسيس، هذه حقيقة، ولكن حتى لو كانوا موجودين،

فعليهم ألا يزعلوا لأن هذا أمر طبيعي، أنا أدعوهم أن يتركوا مهمتهم وينضموا للحركة، لأنهم عرفونا وعرفوا أهدافنا، الجواسيس لن يجدوا منا شيئا، لأنهم لا يخافون الله وبالتالي يخافون منا. نحن إخوان في القضية بلا قبلية أو عنصرية و لا نعرف المؤامرات والدسائس لأنها ممارسات للبرجوازية، ونحن جوعى وتعبانون لهذا لا يمكن بيعنا لأن المبيوع يخاف الناس ولا يخاف الله. أنتم المتفاوضون مكلفون بقضية الأرامل والعجزة والأطفال، لو خنتوهم، فإن دعاءهم سيكون نقمة عليكم، فاوضوا بحنكة وصدق، أنتم السياسيون قاتلوا في حرب الكلام والورق، أما نحن فمكاننا في الخطوط الأمامية، وحيثما وصلتم سنسمع خيرا كان أم شرا، وحينها فإن الحكومة تعرف مقدرتنا القتالية، الحكومة إذا كانت تظن أنها قضت علينا والله لو متنا لقاتلت النساء وهزمت الحكومة.

العملاء أخبروا البشير بأنهم قضوا على جيش تحرير السودان ولكن الثورة مثل اللحية لا يمكن القضاء عليها بالحلاقة المتكررة، أما الاستبداد فهو مثل رموش العين، لا يمكن أن تنمو إذا أنت انتزعتها. إذا كنت تطالب بالحق فإنك سوف تنتصر مهما طال الزمن، ونحن حملنا السلاح لأنه يجلب الحقوق بسرعة، صحيح إننا تعرضنا لنهب المال والدمار والموت في سبيل الحرية وإذا لم تتخل الحكومة عن الظلم فسنموت جميعاً من أجل قضيتنا. سنلتقي بهذه الوجوه مرة أخرى و ربما في ميدان آخر، أختموا لنا بآية قرآنية.

قارسلبا

١٤ أكتوبر ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق وقف العدائيات وتحسين العلاقات
بين حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة
طرابلس يوليو 2005 م

مقدمة :-

في ظل التداعيات الأخيرة للاحتكاكات بين قوات الحركتين بالميدان وما ترتب عنها من آثار انعكست سلباً على المصالح الكلية التي تسعى الحركتان لتحقيقها، وحفاظاً على تماسك أهل دارفور وتثبيتاً لوحدة السودان وتأميناً للسلام العادل الذي يتطلعون إليه ووفاءاً لشهدائهم وصوناً لقضيتهم العادلة من الإنحراف وتحقيقاً لأشواقهم وتطلعاتهم كافةً ، فإن قيادة الحركتين تتعهدان بالعمل معاً على تجاوز مرارات الماضي وضمان سلامة العلاقة وحسن التعامل بينهما ، تفويتاً لكل محاولة للإيقاع والسعي للتفرقة بينهما.

واستجابةً لرغبة أهل دارفور فإنهما يلتزمان التزاماً كاملاً بالآتي :-

1. الوقف الفوري للعدائيات وكافة الحملات الإعلامية والدعائية السالبة واللجوء للحوار وآليات حماية الاتفاق الواردة في البنود (6 ، 7) أدناه.
2. التوافق على العمل الجماعي المشترك وتنسيق المواقف وبخاصةً تجاه القضايا موضوع التفاوض.
3. العمل على تطبيع العلاقات بينهما بهدف إعادة الثقة والتعاون بين عناصرها ابتداءاً بإخلاء سبيل المحتجزين.
4. وقف كل الأعمال التي تشمل اعداء على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.
5. يتم تحديد مواقع كل حركة بواسطة لجنة المرجعية العليا وبالتراضي بين الحركتين مع إجراء تحقيق بواسطة اللجنة للفصل بين القوات وتحديد مسئولية المعتدي ابتداءاً والعمل على رد المظالم للطرفين.
6. تشكل لجنة من القيادات السياسية العليا (إثنين من كل حركة) بغرض تحسين العلاقات وتطويرها واحتواء الخلافات وضعها.

7-تعتبر لجنة المساعي الحالية (الحاج صديق آدم – الفريق ركن إبراهيم سليمان حسن وصديق محمد إسماعيل وأربعة آخرين تتم إضافتهم من الأخوة المهتمين والمنفعلين بالوحدة والتماسك وبتزكية من الحركتين) مرجعية عليا للطرفين لفض النزاعات والتشاور الدوري مع القيادات وتنسيق المواقف من أجل حماية المصالح العليا للإقليم ولها في سبيل ذلك الاستعانة بآخرين من أبناء الوطن .

8-يحاط المواطنون عامة علما بهذا الاتفاق وكل تطور يحدث فيه .

أقر بما جاء بأعلاه ووقع عليه كل من :-

د.خليل إبراهيم محمد
رئيس حركة العدل والمساواة
17-7-05

عبد الواحد محمد أحمد نور
رئيس حركة تحرير السودان

مني أركو مناوي
أمين عام حركة تحرير السودان

حضره وشهد عليه :-

الحاج صديق أدم عبد الله
رئيس لجنة المرجعية العليا

فريق أول ركن
إبراهيم سليمان حسن
رئيس منبر أبناء دار فور

صديق محمد إسماعيل
أمين عام منبر أبناء دار فور

عن / الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

عبد الله السنوسي

موسى كوسه

بسم الله الرحمن الرحيم

إتفاق تعاون وتنسيق بين حركة تحرير السودان

و

حركة العدل والمساواة السودانية

- انطلاقا من قناعتنا الراسخة بأنه لا بد من انهاء معاناة الشعب السوداني المتمثلة فى القهر والتهميش السياسي والظلم الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والاستعلاء الثقافي وذلك بتوحيد الجهود والنضال والوقوف صفا واحدا ضد كل مخططات وممارسات الاستعمار الداخلي .

- وتأكيدا على وحدة القضايا المصيرية التي تعمل من اجلها الحركتان وترسيخا لموقفنا الموحد لمواجهة الواقع المأساوي الذي يعانيه شعب دارفور من إبادة جماعية وتطهير عرقي يمارسه النظام العنصري فى الخرطوم ومليشياته والعمل على ايجاد حل سياسي عادل يؤسس لتغيير بنيوي شامل يعالج أزمة الحكم في البلاد .

- وتأكيدا على التزام الحركتين بتنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة في كل المنابر (انجمينا ، اديس أبابا ، أبوجا، طرابلس، اسمرا) .

- إستيعابا لأهمية الكفاح المشترك والتضامن والتعاون والتنسيق بين الحركتان المناضلة لمواجهة هيمنة الاقلية وقهر الاستعمار الداخلي فى الخرطوم ، تتفق الحركتين على التنسيق والتعاون فى المحاور الآتية :

أولا : التعاون والتنسيق السياسي :

1- العمل من اجل التعاون المشترك بما يحقق اقامة مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية والمساواة في كافة التراب الوطني.

2- تتفق الحركتان على ضرورة إنهاء معاناة شعب دارفور وبشكل عاجل وفقا لحل سياسي عادل وترى الحركتان بأن اي تسويف أو مماطلة يؤدي الى اطالة امد المعاناة تجعلهما يعيدان النظر وبصورة جادة فى عملية وقف إطلاق النار.

3- التنسيق الكامل فى مفاوضات الحل السياسي تأمينا لوحدة الموقف وتحقيقا لأكبر قدر من المكاسب لشعبنا ، وفي هذا السياق يتم الآتي :-

(أ) - توحيد إستراتيجية تفاوضية مشتركة .

(ب) - توحيد الموقف التفاوضي .

(ت) - ان يعمل وفدي التفاوض بشكل مشترك.

(ث) - توحيد أوراق التفاوض في كافة القضايا.

(ج) - تتفق الحركتان على التفاوض مع حكومة الوحدة الوطنية وليس مع حكومة تصريف الأمور. عليه تؤكد الحركتان على أهمية مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمن الوفد الحكومي .

4- العمل على توحيد الخطاب السياسي والإعلامي بما يتماشى مع روح ونص هذا الاتفاق .

5- التعاون والتنسيق الكامل والتضامن مع شعب دارفور ومؤسساته المدنية ، وذلك تأمينا لمكاسبه وحقوقه المشروعة وصولا لإجماع إرادة أهل دارفور .

6- تتفق الحركتان على الوقوف ضد ومنع محاولات شق صف الحركتين وإنشاء جيوب وأجسام جديدة بغرض إضعاف قضية ومكاسب شعب دارفور .

7- ترفض الحركتان الإعتراف بأي حركة غيرهما فى العملية التفاوضية فى إطار قضية دارفور ، كما تتفق على عدم الاعتراف بأي حركة جديدة تنشأ فى دارفور.

obeikandl.com

8- تؤمن الحركتان على ان الاتحاد الافريقي كوسيط أوحد ، كما تأمنان على ضرورة إستمرار رقابة المجتمع الدولي المحايدة في اطار حل القضية للوصول الى حل سلمي شامل فى السودان .

9- الابتعاد عن كل الممارسات و المواقف التي تضر بالتعاون والعمل المشترك وأية إثارة تنال من وحدة الكفاح المشترك .

10- اعتماد السبل والوسائل السلمية فى معالجة ماقد يطرأ من اختلاف او تباين فى المواقف ووجهات النظر والامتناع عن استخدام القوة او العدوان أو الاعلام المعالب .

11- إحالة اي نزاع او خلاف الى لجنة مشتركة تقوم بفض ذلك النزاع او الخلاف تحقيقا لمعاني وحدة الكفاح المشترك .

التوقيعات :

رئيس حركة العدل والمساواة
د. خليل إبراهيم محمد

رئيس حركة تحرير السودان
الأستاذ/ عبدالواحد محمد أحمد النور

حرر بتاريخ :2005/9/13

اسمرا

لرؤية التفاوضية لحركتي تحرير السودان و العدل و المساواة السودانية للحل السياسي المتفاوض عليه في أبوجا.

المقدمة:-

- أن تتم المفاوضات باسم أهل دارفور و لمصلحتهم.
- أن تتم المفاوضات لإنهاء النزاع المسلح بإيجاد تسوية سياسية شاملة.
- أن يتم التفاوض بناءاً على إعلان المبادئ الموقع عليه مع حكومة الخرطوم في الجولة الخامسة.
- أن يتكون الوفد من كل الأطراف و يكون مشترك و مقيد بالرؤية المشتركة للتفاوض
- أن تكون رئاسة الوفد بالتناوب.
- أن تتم المفاوضات بناءاً على الإتفاق المشار إليه أدناه.

1- برتوكول قسمة السلطة.
2- برتوكول قسمة الثروة.
3- برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية.
4- برتوكول التعويضات.
5- عدم مناقشة البرتوكولات الأربعة في وقت واحد و بصور متوازية. بل مناقشتها على حسب الترتيب الأتي لأهمية الأمر:
5-1 برتوكول قسمة السلطة.
5-2 برتوكول قسمة الثروة.
5-3 برتوكول التعويضات.
5-4 برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية.
5-5 برتوكول آليات التنفيذ و جدول زمني لتطبيق البرتوكولات الأربعة.

1- برتوكول قسمة السلطة.

أ- منح أهل دارفور 42% من الحكومة المركزية في المجالات التنفيذية و التشريعية و القضائية و في كل أجهزة الدولة إستناداً على آخر إحصاء لسكان السودان.
ب- أن تكون رئاسة الجمهورية دورية بين الأقاليم و أن يتبوأ أحد أبناء دارفور نيابة رئاسة الجمهورية في المرحلة الإنتقالية و يكون رئيساً للجمهورية في الدورة التي سيتم الإتفاق عليها.
ج- تعديل الدستور باستحداث موقع لرئيس مجلس الوزراء يشغله أحد أبناء دارفور.
د- منح 50% من سلطات إدارة العاصمة بما في ذلك والي ولاية العاصمة.
ه- منح أهل دارفور في الأقاليم السودانية الأخرى نسبة محددة في السلطة و الثروة حسب كثافتهم السكانية في تلك الأقاليم .
و- منح دارفور 100% من السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية و كل أجهزة حكومة دارفور.
ي- تحقيق الحقوق التاريخية لأراضي القبائل (الحواكير) و تطبيق ما ورد في إعلان المبادئ وفق الحدود الجغرافية و الإدارية المتعارف عليها.

2- برتوكول قسمة الثروة.

أ – الإتفاق على أن يكون 95% من ثروة دارفور لأهلها.
ب- الإتفاق على توزيع 42% من الثروة الوطنية على تنمية أهل دارفور.
ج- الإتفاق على تخصيص صندوق إعادة إعمار دارفور و تخصيص نسبة محددة من عائدات البترول له.
د- الإتفاق على تكوين صندوق دولي و عربي لإعادة إعمار دارفور.

3- برتوكول التعويضات و العودة الطوعية.

أ- الإتفاق على قانون مفصل و جدول زمني محدد و ضمانات واضحة تحقق التعويضات المطلوبة للمتضررين مادياً و نفسياً من الحرب في دارفور.
ب- جدول زمني محدد و برامج تأهيلية عاجلة لعودة اللاجئين و النازحين على قراهم و مدنهم الأصلية.

4- برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية في المرحلة الإنتقالية.

نظراً للفظائع التي حدثت في دارفور ـ إدراكاً لدور مؤسسة جيش الحكومة في الحروب الأهلية منذ فجر الإستقلال و إنعدام الثقة بينه ـ بين المواطنين في كل أقاليم السودان كافة نرى الآتي:

أ- سحب 90% من قوات الحكومة من دارفور لتبقى 10% في وحدات مشتركة لتصبح نواة لجيش وطني يأخذ شكله النهائي إلى حين الفترة الإنتقالية و تبقى حول المدن الرئيسية في دارفور (الفاشر، نيالا، الجنينة)
ب- حل كل المليشيات الحكومية ونزع سلاحها و معالجة وضعها بأحد الخيارين إما الإنضمام في قوات الحركات أو في الجيش الحكومي .
ج- معاملة جيش الحركتين مع جيش الحكومة معاملة مماثلة إلى حين تكوين جيش قومي موحد.
د- تكوين وحدات مشتركة في العاصمة القومية و في المدن الرئيسية في ولايات دارفور تتحمل مسؤولية حماية البترول و حدود و سيادة ووحدة السودان الطوعية.
ه- تبقى أراضي دارفور خارج نطاق المدن تحت حماية قوات الحركتين وفق إتفاق يتم بين الحركتين.
و- يحق لجيش الحكومة و الوحدات المشتركة إستخدام مناطق جيش الحركتين في حالة الدفاع عن الوطن و تعرض مصالحه الإستراتيجية للخطر.
ذ- تنطبق ذات الترتيبات على باقي الأجهزة الحكومية في إقليم دارفور (الشرطة ، الدفاع المدني) إلا في حرس البيئة و شرطة المحاكم التي تتكون كاملة من دارفور.

4- برتوكول آلية و تطبيق البرتوكولات .

أ- وفقاً للمرحلة الإنتقالية المتفق عليها وضع آلية لكل برتوكول و جدول زمني مفصل و دقيق لتطبيق البرتوكولات.

ب- أن يضمن تطبيق الإتفاق
- الدستور الإنتقالى السوداني
- الإتحاد الإفريقي
- عدد من دول جوار السودان يتم الإتفاق عليهم لاحقاً
- و بمراقبة كاملة من المجتمع الدولي.

الموقعون:

1- أحمد محمد تقدام 2- [illegible] 3- [illegible]

obeikandl.com

البرنامج التفاوضي – برنامج الحد الأدنى:-

- المقدمة لا تحتاج إلى تعديل

1- برتوكول قسمة السلطة

أ- منح أهل دارفور 25-30% من الحكومة المركزية في المجالات التنفيذية و التشريعية و القضائية وفى كل أجهزة الدولة.

ب- أن يكون الرئيس الحالي رئيس الجمهورية حتى حين إجراء الإنتخابات في العام الثالث من المرحلة الإنتقالية و أن يتبوأ أحد أبناء دارفور نيابة رئاسة الجمهورية في المرحلة الإنتقالية.

ج- التنازل عن موقع إستحداث رئيس مجلس الوزراء مقابل تبوء أبناء دارفور وزارات سيادية إلى جانب قيام الحكومة بنيابة رئاسة الجمهورية لأهل دارفور.

د- منح أهل دارفور 35% من سلطات إدارة العاصمة بما في ذلك نائب والى ولاية العاصمة.

ه- منح أهل دارفور في الأقاليم السودانية الأخرى نسبة محددة في السلطة حسب تواجدهم و كثافتهم السكانية فيها.

و- منح دارفور 80% من السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية و كل أجهزة حكومة دارفور.

ز- تحقيق الحقوق التاريخية لأراضى القبائل (الحواكير) و تطبيق ما ورد في إعلان المبادئ كما هو ورفق الحدود الجغرافية و الإدارية المتعارف عليها.

2- برتوكول قسمة الثروة.

أ- الإتفاق على أن يكون 95% من ثروات دارفور لحكومة دارفور.
ب- الإتفاق على توزيع 42% من الثروة الوطنية على المشاريع التنموية لأهل دارفور.
ج- الإتفاق و السعي على تكوين صندوق دولي و عربي لإعادة إعمار دارفور.

3- برتوكول التعويضات و العودة الطوعية.

أ- الإتفاق على قانون مفصل و جدول زمني محدد و ضمانات واضحة تحقق التعويضات المطلوبة للمتضررين مادياً و نفسياً من الحرب في دارفور.

ب- جدول زمني محدد و تنفيذ عاجل لبرامج تأهيلية تمكن اللاجئين و النازحين من العودة إلى قراهم و مدنهم الأصلية.

4- برتوكول الترتيبات الأمنية و العسكرية في الفترة الإنتقالية كما هو وارد في برنامج الحد الأقصى .

الموقعون:

1- 2- 3-

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ رئيس الجمهورية

بواسطة السيد/ كبير مساعدي رئيس الجمهورية

رئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استقالة من رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية

ومن عضوية مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور

على إثر توقيع اتفاق السلام لدارفور في الخامس من مايو ٢٠٠٦ م في مدينة أبوجا العاصمة النيجيرية، وتحقيقاً لنصوص ومضامين تلك الاتفاقية فقد تم إنشاء صندوق دارفور للإعمار والتنمية بالمرسوم الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٦ م في اليوم الثاني من رمضان لسنة ١٤٢٧ هـ الموافق اليوم الرابع والعشرين من شهر سبتمبر لسنة ٢٠٠٦ م. وتبع ذلك أيضا تحقيقاً لنصوص ومضامين الاتفاقية تسمية رئيس الصندوق بالقرار الجمهوري رقم (٢٣٥) لسنة ٢٠٠٦ م في اليوم الثامن من شهر شوال لسنة ١٤٢٧ هـ الموافق اليوم الثلاثون من شهر أكتوبر لسنة ٢٠٠٦م. وبرغم تأخر إعلان إنشاء الصندوق وسائر مؤسسات السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور عما هو وارد في جداول تطبيق الاتفاقية فقد بدأت عملي انطلاقاً من قناعاتي الذاتية الراسخة بمبادئ ثورة دارفور تحقيقاً للعدالة التي هي المفتاح والمدخل والملاذ لوحدة الأمم والأوطان واستقرارها ومن ثم تطورها.

لقد بدأت عملي في إنشاء الصندوق كمؤسسة ذات خصوصية في مؤسسة هي الأخرى ذات خصوصية في منظومة معالجات ضمن اتفاقية جاءت لتحقيق سلام بعد نزاع مسلّح. تلك الاتفاقية التي مايزت فيها حركة/ جيش تحرير السودان بين اتفاقية تؤمّن الحقوق لأهل دارفور من خلال سلام عادل شامل و دائم وإن طالت المعاناة وبين أخرى تؤمّن تلك الحقوق و ذلك السلام بتمرحل، مع وقف فورى لنزيف الدم والمعاناة. فاختارت الحركة الخيار لثاني رغم إدراكها بأنه في حال تخلف أي فصيل من الفصائل الشريكة في التفاوض آنذاك عن التوقيع قد يقود الرأي العام في دارفور إلى تجاوز خطوة الحركة نحو وقف نزيف الدم بترجيح كفة التمرحل على التشدد في

الحصول على كامل الحقوق مهما كلف الأمر من معاناة ولو طال الأمد. ولم يكن خيار الحركة آنذاك سهلاً، فقد بلغ الأمر مداه في الأخذ والعطاء في مؤسسات الحركة بدءًا بوفدها في التفاوض، وقد كنت ضمن الأصوات التي ترجح خيار الحصول على الحقوق من خلال خيار السلام العادل الشامل والدائم وإن طال أمد المعاناة. بيد أنني تحقيقاً للديمقراطية في خيار الحركة آثرت المجيء . وكم كنت بعد عودتنا من الذين يأملون أن توضع مضامين الاتفاقية موضع التنفيذ فتتوقف المعاناة ويُؤمّن الأمن و يتحقق السلام ويتجه الجميع إلى صيانة الوحدة الوطنية فيبدأ الإعمار والتنمية في دارفور توطئة لعودة اللاجئين والنازحين إلى قراهم الأصلية لعودة الحياة الطبيعية في دارفور إلى سائر عهدها السابق. ليمهد ذلك الطريق لرفقاء النضال الذين لم يوقعوا على اتفاقية أبوجا سبل القناعة بأن ثمة مصداقية وجدية ليعيدوا الممايزة بين الخيارات فينحازوا لخيار التمرحل. وليس ذلك إلا مؤشراً ايجابياً لكل السودان في الانتقال إلى مرحلة جديدة تسود فيها الحريات وتُعزز فيها الوطنية وتنمو فيها الوحدة الطوعية و تجد فيها التعددية التنظيمية والحزبية مناخاً معافاً تمارس فيه الديمقراطية تحقيقاً للتداول السلمي للسلطة وبناءً لوطن تتمتع فيه الحقوق والواجبات المتكافئة بحصانة دستورية ليسود حكم القانون.

تحقيق كل ذلك كان يتطلب قدراً اكبر من استعداد القابضين على مقاليد السلطة من قادة المؤتمر الوطني للاعتراف بالآخر والتنازل عن نهج الأحادية وإفساح المجال للآخرين لملء المساحة التي تتيح لهم المشاركة الفاعلة في تحقيق المعاني والمضامين التي ذكرناها أعلاه والواردة في نصوص الاتفاقية. حيث كنا نعكس بممارساتنا في الأصل أننا جئنا لإنفاذ مضامين وقيم بإرادة ثنائيه لتثبيت السلام وتشجيع الآخرين للانضمام إليه، لم نكن نسعى للتمسك بالنصوص إلا بقدر دورها الإجرائي. بيد أننا حاولنا قدر المستطاع امتصاص كل العقبات أملا في إنجاح السلام، غير أننا وللأسباب الواردة أدناه وغيرها كثير بلغنا قناعة بأن السلام ما زال بعيداً عن دارفور والسودان، وأن الوطنية ما زالت تتأرجح في قلوب الكثيرين، وأن طوعية الوحدة تبقى مهددة، وأن الديمقراطية لن تجد مناخها قريباً، وأن التداول السلمي للسلطة سيبقى حلماً إلى حين، وأن الوحدة الوطنية تتشقق أوصالها باستمرار، وأن حقوق الإنسان وفقاً لكل المضامين العرفية والدينية والدستورية والمواثيق الدوليّة سيظل منتهكاً، وأن الوطن الموحد مهدد بالتمزق ورغم كل ذلك المؤتمر الوطني ماضٍ في أحاديته.

***

الأسباب في شأن تطبيق الاتفاقية:-

- تجريد كبير مساعادي رئيس الجمهورية رئيس السلطة الانتقالية من سلطته الرئيسية وذلك بتفويض شخص آخر بتولي ملف تطبيق اتفاقية السلام لدارفور رغم النص الواضح في الاتفاقية لسلطاته كبيراً لمساعدي رئيس الجمهورية ورئيساً للسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، ورئيساً لجنة أمن دارفور بأكملها. ولم يتوقف الحال عند ذلك بل تعدى إلى السماح لمسئولين أدنى درجة لتجاوزه والتغول على سلطاته، مما مثّل أول خرق لمبدأ ومضمون تقاسم السلطة الوارد في الاتفاقية.
- عدم تطبيق اتفاقية السلام لدارفور. حيث أنه وبعد مضي ما يقارب ثلاث سنوات من التوقيع ما زالت البنود ذات الأثر الإيجابي المباشر على المواطنين في دارفور المتمثلة في حدود دارفور، وتواجد أعل دارفور في الخدمة المدنية، وإعفاء طلاب دارفور في الجامعات من الرسوم الدراسية، ونسبة قبول طلاب دارفور في الجامعات ومعالجات تسكين أهل دارفور في الوظائف العليا في مؤسسات الدولة المختلفة قبل المعالجة الشاملة، والمبالغ المخصصة للإعمار والتنمية، والمبالغ المخصصة للتعويضات، وفاعلية واستقلالية مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات لتحديد أنصبة الولايات من الإيراد العام، وتطبيق مراحل الترتيبات الأمنية وعلى رأسها إصلاح المؤسسات الأمنية، ووقف انتهاك حقوق الإنسان، وإطلاق الحريات، كلها معطّلة. وفوق ذلك كله عدم إدماج الاتفاقية في الدستور الانتقالي حيث توقفت الاتفاقية عند نسبة ٨٪ هي عبارة عن مجموعة مناصب قُصد بها إحراج أبناء دارفور أمام جماهيرهم. وأخيراً إلغاء الاتفاقية بالقتل السكوتي.
- حجب الدعم اللوجستي غير العسكري المنصوص عليه في الاتفاقية عن جيش الحركة لأكثر من عامين ونصف في مقصد واضح لخلق فتنة بين جيش الحركة وقادة الحركة أملا في الانفلات، إلى جانب المواصلة بشكل منظم في استهداف ومهاجمة جيش الحركة في مواقع سيطرته بغرض استعادة هذه المواقع بشكل مباشر وغير مباشر، الشيء الذي أدى إلى استشهاد أعداد كبيرة منهم وإصابة آخرين ما زالوا يعانون. وليس ببعيد حادثة الاعتداء على جرحى الحركة في منزلهم بالمهندسين واستشهاد تسعة منهم وتعميق جراح آخرين وهم عزّل. والاستيلاء على مهاجريه وقريضه. يحدث هذا برغم التزام الحركة بوقف إطلاق النار والاتفاقية. ولم يتبع ذلك أي خطوات للمحاسبة، لقناعتنا بأن الواقعة ومعطياتها تؤكد أن القرار هو قرار مؤسسه مع سبق الإصرار.

- العمل المتواصل لقيادات المؤتمر الوطني والنافذين منهم في السلطة وتبني خطاً استراتيجياً لشق وأضعاف حركة تحرير السودان باستمالة الانتهازيين وضعاف النفوس من أعضائه ممن أسكرتهم المغريات فأنستهم التزاماتهم تجاه القضية وأرواح الشهداء، وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة في ذلك وممارسة سياسة مضايقة قادة الحركة الملتزمين مستغلين في ذلك مفاصل السلطة.
- الإصرار على تكييف الوضع الدستوري لرؤساء مفوضيات السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور حسب أهواء المؤتمر الوطني، وذلك من خلال حرمانهم من حقوق الحصانة الدستورية، وعدم وضعهم في الترتيب البروتكولي، وتجاوزهم من الدعوة للمشاركة في كل المحافل الرسمية و عدم تطبيق ابسط خطوات المسائل الإجرائية (أداء القسم عقب إصدار قرار التسمية للمنصب والذي لم يتم رغم مرور ما يقارب من ثلاثة سنوات) وعدم إصدار حتى بطاقة الحصانة الدستورية، و صدور قرارات التسمية بدون تحديد الدرجة الدستورية إلى جانب رفض كل المسوقات التي ظل رؤساء مفوضيات السلطة (أعضاء مجلس السلطة) يقدمونها استناداً لمضامين الاتفاقية التي حددت وضعية السلطة الانتقالية بحسبان مجلسها مجلساً سياسياً وليس مجلس إدارة فنيه. بيد أن ذلك قُصد به الإمعان في الإذلال لدارفور لكون مضامين الاتفاقية قصدت أن تشكل مناصب رؤساء مفوضيات السلطة شيئاً من الترميز الفاعل لتقاسم السلطة والثروة.
- العمل على تشجيع سياسة شق تضامن ابناء دارفور وتطويل أمد المعاناة وتعويق كل مساعي التوحد التي ظلّت الحركة تعمل لها والتي كان من شأنها المساهمة الفاعلة في الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم وعاجل للأزمة.
- اعتماد سياسة إضاعة الوقت وذلك بإشغال الساحة بإطلاق مبادرات وهميه بمسميات متعددة أملا في إضاعة الفترة الانتقالية للاتفاقية دون تنفيذ أي شيء بالالتفاف حول مؤسسات الاتفاقية وسحب صلاحياتها، الالتزام بالاتفاقية الموقعة هي التي يجب أن تكون أولى مبادرات المصداقية لإنجاح أي مساعي صادقة للحل الشامل مع الآخرين.
- لم يتم الاستكمال الكامل بالتسمية والتسكين للوظائف الدستورية والقيادية المخصصة وفق الاتفاقية بما يمكّن من تحقيق الهدف المنشود من ذلك كاملاً، وحجب بعضها حتى الآن وهي وظائف خصصتها الاتفاقية في المستويات المختلفة تحقيقاً لمفهوم تقاسم السلطة مما ساهم كثيراً في تقليص بل ومحو هذا المفهوم وتعطيل

التطبيق في نواحي كثيرة.

- وضع العراقيل والعوائق للسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور حتى لا تتمكن من أداء دورها الأساسي بحجب المبالغ المخصصة للمشروعات والتنمية والتعويضات والترتيبات الأمنية والإعداد لإعادة النازحين واللاجئين وتنفيذ برامج السلم والمصالحة، بل والتدخل في عرقلة إستراتيجيتها لبناء مؤسسة متجانسة ومتناغمة. كل ذلك بغية إفشال مشروع الحكومة الإقليمية المشروط في الاتفاقية بالاستفتاء، بغرض توجيه خيار أهل دارفور في مرحلة الاستفتاء لخيار رفض الإقليم بحجة فشل تجربة السلطة الانتقالية.
- استبعاد الدستوريين من أعضاء الحركة ومن سائر أبناء دارفور الذين تم تعيينهم بموجب الاتفاقية من معظم اللقاءات الرسمية عند قدوم وفود رسميه من دول مختلفة أو وفود مغادرة إلى المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية وتبادل الزيارات الثنائية، لا سيما تلك التي تتناول أزمة دارفور رغم النصوص الواضحة في الاتفاقية حول هذا الأمر.
- لقد نصت الاتفاقية بضرورة المشاركة الفاعلة في رسم السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات تحقيقاً لمبدأ المشاركة في إدارة شئون الدولة، غير أن الواقع قد شهد إقصاءً متعمداً للدستوريين المعينين بموجب الاتفاقية من كل مفاصل المشاركة الفاعلة في رسم السياسات العامة للدولة وهو ما يؤكد الإصرار على الحفاظ على الأحوال كما كانت قبل الاتفاقية.
- إصدار مراسيم ولائية استغلالاً لدساتير الولايات ومخالفة ما نصت عليه الاتفاقيات لإنشاء معتمديات جديدة وتعيين معتمديها من أشخاص موالين للمؤتمر الوطني دون حتى التشاور مع أطراف الاتفاقيات بغية تجاوز معادلة تقاسم السلطة الواردة في الاتفاقية.
- عرقلة مشاركة حركة تحرير السودان بوفد منفصل في منبر (سرت) في الجماهيرية الليبية لبحث آفاق الحل الشامل، برغم وضعية الحركة كطرف أصيل في القضية وفي أي ترتيبات يمكن الوصل إليها. علماً بأن الحركة بتجربتها في تطبيق اتفاقية أبوجا كان يمكن لها أن تلعب دوراً أساسيا في واقعية المعالجة العادلة وربطها بصعوبات التطبيق وشكل الضمانات.
- التأجيج المتواصل لنيران الفتنة بين القبائل من خلال نشر السلاح على نطاق

واسع في دارفور طمعاً في خلق مناخ مضطرب للتذرع بعدم الأمن والمواصلة في تأزيم تطبيق الاتفاقية.

الأسباب الرئيسة على صعيد صندوق دارفور للإعمار والتنمية:-

- عدم الالتزام بتسديد المبالغ المخصصة للصندوق والبالغة ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار (سبعمائة مليون دولار). حيث أنه بعد مضي ما يقارب من ثلاثة سنوات من توقيع الاتفاقية وهو ما يعادل ٩٥٪ من المدة إلا أن التسديد لم يتجاوز ٢٪(اثنان في المائة) مما يؤكد إصرار الحكومة التي يقودها المؤتمر الوطني في وقف أي رغبة للتحضير لتأهيل وعودة النازحين واللاجئين أو إعمار وتنمية دارفور، أو تفعيل استغلال الأرض ومواردها، أو العمل على تحقيق المصالحات المتعلقة ببعض إفرازات الأزمة وتثبيت السلام. علماً بأن هذه الأنشطة هي أنشطة المفوضيات التي يمول الصندوق مشروعاتها، أي بمعنى أوضح تعطيل عمل تلك المفوضيات وتعطيل عمل السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور.
- تعطيل مجهودات الصندوق الناجحة في الحصول على التمويل من بيوتات التمويل الخارجية وذلك بوقف استصدار الضمانات المطلوبة من بنك السودان رغم مطالبة الصندوق المتواصلة، مما عطل المشروعات الجاهزة للتنفيذ، ومنها على سبيل المثال مشروع مياه الفاشر ومشروع شبكة مياه نيالا ومشروع مياه الجنينه فضلاً عن مشروعات القرى النموذجية وغيرها.
- تعويق الخطة الإستراتيجية للصندوق والتي عالجت حاجة دارفور بناءً على نتائج بعثة التقييم المشتركة (جام) والتي تم تحويلها لخطة ومشروعات ظلّت جاهزة للتنفيذ منذ ابريل ٢٠٠٧م وذلك بتعمد عدم تسديد المبالغ رغم جاهزية المشروعات بينما يتباهى النظام بأنه يسدد باستمرار نصيب الجنوب كاملاً رغم عدم جاهزية أي مشروعات هناك على حد تعبيره، مما يعني بوضوح عدم رغبة النظام في تثبيت السلام وتنمية دارفور.
- لقد أسسنا الصندوق كمؤسسة تكاملت فيها الإدارة والكادر المؤهل والمدرب والهيكلة المتناغمة من حيث الاختصاصات والصلاحيات على مستوى المقر الرئيسي والولايات ووضعنا خطة إستراتيجية للتنمية بنيت على تقييم شامل لاحتياجات دارفور من التنمية والإعمار واستكملنا وضع المشروعات والبرامج وفق المعايير الدولية بما يحقق الهدف من الاتفاقية، ونفذّنا بعض المشروعات في حدود ما توفر لنا. نحن

فخورون بأننا أسسنا مؤسسة رائدة رغم قصر المدة وأهلنا الآلاف من أبناء دارفور في مختلف التخصصات ووضعنا المؤسسة بخطتها ومشروعاتها جاهزة للإنطلاق والتنفيذ الكامل في أي مرحلة.

• حجب وسائل الإعلام الرسمية من تلفزيون وإذاعة عن أنشطة الصندوق إلا ما يخدم أغراض المؤتمر الوطني بتشويه صورة الصندوق والتأثير على الصحف بإتباع نفس السياسة تحت التهديد والابتزاز وتارة بالتدخل المباشر. وإتباع سياسة توزيع فرص الوسائل الإعلامية الرسمية للآخرين بالقيراط بينما يستأثر المؤتمر الوطني بالقنطار.

• استبعاد أعضاء السلطة الانتقالية من كل الوفود الرسمية التي تغادر للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والتي تتناول فيما تتناول مواضيع التنمية في دارفور رغم النصوص الواضحة في الاتفاقية، على سبيل المثال لا الحصر (زيارات وفود وزارة المالية للصين وزيارة وفد نائب رئيس الجمهورية إلى الصين ومؤتمر المانحين في أوسلو وزيارة وفد رئيس الجمهورية إلى كوريا واليابان) كتعبير واضح للإقصاء من المشاركة الفاعلة في السلطة والثروة. علماً بأن هذه مجرد أمثلة وليست للحصر.

الأسباب في حقوق الإنسان والحريات والتبادل السلمي للسلطة:-

• عدم تأمين حقوق الإنسان كما جاءت في المبادئ العامة لاتفاقية السلام لدارفور وفي اتفاقية السلام الشامل، واتفاقية القاهرة، واتفاقية الشرق، والدستور الانتقالي والمواثيق الدولية. حيث ما زال الناس يتم اعتقالهم عشوائياً ودون مذكرات أو مسوقات قانونية وعلى خلفيات قبلية إثنية أو جغرافية أو تنظيمية أو سحناتهم، ويُخضعون للتعذيب ويقضون آماداً في الحبس والسجن ليس للقانون في تحديدها نصيب. ولعل أحداث العاشر من مايو ٢٠٠٨ م ليست ببعيدة، حيث ما زال الكثيرون يقبعون في السجون تحت التعذيب.

• ولعله من السخرية أن يتم رفض طلبي مرتين لزيارة المعتقلين على خلفية أحداث العاشر من مايو عموماً من دارفور وغيرها، وعلى وجه الخصوص الأطفال منهم وقيادات كبيره من الحركة وكذلك شقيقي وابنيه، وابن شقيقتي، وابن خالي، وثلاثة من أبناء ابن خالي، واثنين من بنات خالي وعدد مقدّر من أقرباء آخرين لي ظلّوا يخضعون للتعذيب في المعتقلات، في الوقت الذي تتاح فيه الزيارة لخاصة المؤتمر الوطني وعامته، لا يأتي ذكري ذلك على الصعيد الشخصي ولكنني أفسره ضمن إصرار الحكومة على عدم إنفاذ مضامين المشاركة الحقيقية في السلطة ورغبتها في الإبقاء على المشاركة

الصورية لأبناء دارفور والتقليل من شأنهم لا سيما بعد الاتفاقية.

- الاستئثار بكل المساحات الإعلامية بغرض تقليص فرص الآخرين وكبت الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير، حيث تقسّم المساحة الإعلامية في الأجهزة الإعلامية الرسمية ليكون نصيب الآخرين بالقيراط بينما يكون نصيب المؤتمر الوطني بالقنطار. ولا يسمح للآخرين بكامل التعبير حتى في مساحة القيراط إلا تحت وصاية الرقابة ومقصاتها، بينما تتاح كامل الحرية لأي حديث لأعضاء المؤتمر الوطني وفي أي وسيلة إعلامية رسمية أو خاصة بالنشر الكامل. أي عضو عادي في المؤتمر الوطني يجد من الوقت للحديث عبر التلفزيون الرسمي ما لا يجد واحد على مائه منه كبير مساعدي رئيس الجمهورية، ودونكم برامج التلفزيون راجعوها.
- تجاوز مضامين اتفاقية السلام لدارفور واتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة واتفاقية سلام الشرق عند اتخاذ القرارات في القضايا المصيرية، وفرض رؤية المؤتمر الوطني وجعلها الرؤية القومية رغم وجود كل القوى الموقعة على الاتفاقيات وغيرها في حكومة الوحدة الوطنية وتعزيز ممارسة أحادية القرار مما ينسف كل آمال المساعي التي تسعى الاتفاقيات لتثبيتها والخاصة بالتبادل السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي المنشود.
- لقد أكدت التجربة خلال ما يقارب الثلاثة أعوام منذ توقيع الاتفاقية بأن المؤتمر الوطني ما زال يفكر بعقلية توقيع الاتفاقيات لإحضار الآخرين واحتوائهم استناداً على قبضته بمفاصل السلطة والمال والحفاظ على سيطرته وفرض الاغتيال السياسي للأفراد والتنظيمات وفرض سياسة الأمر الواقع على الأطراف الموقّعة معه على أي اتفاقيات.
- خلال فترة حكم الإنقاذ توسّع النزاع المسلح في الجنوب ليعم جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، واندلعت نزاعات مسلحة عمّت دارفور وأجزاء من كردفان وشرق السودان، بل وحتى كادت تنتقل إلى شمال السودان حيث راح ضحيتها أكثر من مليوني فقيد، وأكثر من ستة ملايين نازح داخي، وملايين من اللاجئين والمهاجرين إلى أقاصي الدنيا، ومعاناة الملايين في الحصول على قوت يومهم في وطنهم. كثير من الأنظمة الشمولية التي خاضت تجارب مماثلة تعترف بأخطائها والاستفادة من تجاربها في مرحلة ما والاعتبار من تجارب غيرها، لكن النظام عندنا بقي متنكراً لأخطائه ومكابراً بها ومستمراً فيها بما يزيد من رصيده السلبي في ذاكرة شعبه والشعوب الأخرى، كدلالات لأسوأ النظم الشمولية.
- للسودان تسع من دول الجوار المباشر ويفصل البحر الأحمر بينه وبين الجار

العاشر. لم يسلم أي جار من بوائق النظام خلال مسيرته، فبدلاً من انتهاج سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين واعتماد سياسة المصالح المشتركة والمتبادلة، ظل النظام ينتهج غير، ذلك فأتلف السياسة الخارجية وعلاقات السودان ليس مع دول الجوار فحسب، بل مع المنظمات الإقليمية والدولية منتهكاً بذلك كل المواثيق التي وقّع السودان عليها وصادق عليها. لا يمكن أن يكون عشرة من دول الجوار على باطل ويكون النظام هو المحق. ولا بد للنظام من مراجعة نفسه في شأن العلاقات الدولية لتقوم على مبدأ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبذلك فقط يمكّن صون السيادة الوطنية وكسب احترام الآخرين.

- بما أنني عضو في المجلس القيادي لحركة/ جيش تحرير السودان وأمينها السياسي وكبير مفاوضيها في مفاوضات أبوجا ورئيس لجنتها المحورية لبعثة التقييم المشتركة (جام) ورئيس لجنتها العليا لإنفاذ اتفاقية السلام لدارفور قبل أن أستقيل في نوفمبر ٢٠٠٦ م، لم أدّخر جهداً إلا بذلته من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم تحقيقاً لطموحات أبناء دارفور ووفاءً لأرواح الشهداء، واستجابة لنداء القضية العادلة صوناً للوحدة الوطنية من اجل وطن يعيش فيه الجميع بحقوق وواجبات متكافئة. لكن كل تلك الجهود كانت تواجه دائماً بإصرار مسبق لبعثرتها، مما يعني أن النظام سيبقى ممسكاً برؤيته وسيسعى دائماً لفرضها وهو مسعى سيظل مهدداً دائماً للسلام وللوحدة الوطنية.
- لقد طرقنا كقيادات في حركة/ جيش تحرير السودان كل سبل تجاوز الصعاب ووضعنا مصداقيتنا وتاريخ نضالاتنا إفرادا وجماعات موضعاً صعباً، وتحمّلنا انتقاد شعب دارفور وغيرهم، بل تحملنا سخرية رفقاء النضال من الحركات التي رفضت التوقيع حين آثروا رفض تجربة التمرحل واخترنا خيار التجربة. لكن المؤتمر الوطني أكسبهم الرهان بإصراره على التقوقع في قمقم لا يفيض إلا بنواقض الرشد ومخاصمة العقلانية حيث وأد كل الجهود الصادقة لجعل السلام هو الخيار الأوحد.
- ليست هذه هي كل الأسباب فهناك من الأسباب إذا عددناها ما لا يمكن لبضعة صفحات أن تستوعبها، ولكننا أوردنا نماذج نحسب أنها حية وكافية لتعكس حقائق الأمور وتبرر بقوة الخطوة التي اتخذتها، والتي يمكن لكل شخص في مكاني أن يتخذها.
- أما على صعيد المسؤولية المباشرة ولكوني قد توليت رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية مرشحاً للحركة ولست معيناً من الحكومة التي يقودها المؤتمر

الوطني، وإنما تمت تسميتي بقرار جمهوري كما نصّت الاتفاقية، وحيث أن كل المعطيات التي ينبغي أن تمكنني ونظرائي في أن نؤدي دورنا كاملاً، وحيث أنني وزملائي في قيادة حركة/ جيش تحرير السودان لم نأت من أجل مميزات المناصب الدستورية دون أن نتمكن من أداء دورنا وتشريف دارفور في المشاركة الفاعلة تحقيقاً لمضمون تقاسم السلطة، ووفاءً لمبادئ شهداء الثورة، أجد نفسي مضطراً لتقديم استقالتي من رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية ومن عضوية مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية. علماً بأنني وقبل سفري قد أكملت إجراءات التسليم والتسلم بمذكرة مفصّلة وقعّتها ووقّع عليها التنفيذي المكلّف والمدير المالي للصندوق إخلاء للسبيل وإبراءً للذمة .

- لقد كلّفتني الحركة بتولي هذا المنصب، وحيث أن كل المعطيات التي ذكرتها تقف عائقاً أمامي لأداء دوري، وأن كل مجهوداتي لتجاوزها قد قوبلت بجهود لتعطيلها أجد نفسي مضطراً لاتخاذ هذه الخطوة بانفراد، متجاوباً في ذلك مع مبادئ الثورة وقسمها الذي أدّيناه لا سيما مع تعذر اتخاذ القرار الجماعي في مؤسسات الحركة في الوقت الراهن، وحيث لا يمكن الانتظار أكثر مما كان لأنه سيُسجل سلباً في صفحاتنا كأفراد، لذا أفسح المجال لاختيار أي شخص لعله يمكنه أن يتجاوب مع طبيعة المرحلة ويتوافق معها، وسأبقى كما كنت فاعلاً ومدافعاً عن قضية دارفور العادلة وفاءً لدماء الشهداء. كما أبقىَ داعياً للسودان الذي تبسط فيه الحريات وتؤدى فيه الواجبات وتؤخذ فيه الحقوق بعدالة.

والله ولي التوفيق،،،

صوره إلى:
السيد نائب رئيس حركه/ جيش تحرير السودان
السيد الأمين العام المكلّف
السيد/ رئيس مجلس التحرير الثوري
السيد/ القائد العام لقوات الحركة

السيرة الذاتية

- من مواليد مدينة كتم في شمال دارفور .
- درس الهندسة المدنية في الكلية المهنية العليا الخرطوم وتخرّج في العام ١٩٧٢م.
- التحق للعمل في وزارة التشييد و لأشغال العامة، وعَمِل في كل من الخرطوم وجنوب كردفان ودارفور خلال الفترة من ١٩٧٢ – ١٩٨٢م.
- نقيب المهندسين الفنيين في دارفور للأعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٢م ورئيس تجمّع القطاعات الفنية في انمهن الهندسية والزراعية والصحية في دارفور للفترة ١٩٧٩م – ١٩٨٢م.
- عضو اللجنة الخماسية التي بادرت وخططت ونفّذت انتفاضة إقليم دارفور في العام ١٩٨١م.
- عمل في المملكة العربية السعودية في الفترة ١٩٨٢م – ٢٠٠٢م.
- رئيس رابطة أبناء شمال دارفور بالحنطقة الوسطى الرياض – السعودية ١٩٩٩م – ٢٠٠١م.
- الأمين السياسي السابق لحركة تحرير السودان وكبير المفاوضين في مفاوضات السلام التي جرت في أبوجا – نيجيريا بين المعارضة الثورية المسلّحة والحكومة السودانية ٢٠٠٤م – ٢٠٠٦م.
- رئيس اللجنة المحورية لتقييم احتياجات دارفور لفترة ما بعد الاتفاقية (JAM) ٢٠٠٦م.
- رئيس اللجنة العليا لإنفاذ اتفاقية سلام دارفور (أبوجا) ٢٠٠٦م.
- رئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م.
- عضو مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م.
- استقال من حركة تحرير السودان ومن مجلس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ومن رئاسة صندوق دارفور للإعمار والتنمية وبقي ناشطاً مستقلاً مشاركاً في كل المنتديات السياسية، وله مئات المقالات في الصحف والوسائط الإعلامية المتنوّعة.
- عضو الجمعية الملكية للقانونيين التنفيذيين في بريطانيا منذ ٢٠١١م.
- يعد بحثاً لنيل درجة الماجستير في بناء السلام من جامعة كوفنتري في بريطانيا.